اليمن الكبير يهزم المشاريع الصغيرة

26SEPTEMBER
Weekly Newspaper

26 سبتمبر

WEEKLY POLITICAL REVIEW اسبوعية .. سياسية .. عامة

العدد (2230) الخميس 10 شعبان 1447هـ - الموافق 29 يناير 2026م

السعر 200 ريال

12 صفحة

أهداف الثورة اليمنية

1. التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
2. بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها.
3. رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.
4. إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد انظمته من روح الإسلام الحنيف.
5. العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
6. احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

من أقوال فخامة الرئيس

ان تأمين حركة التجارة العالمية، واستقرار المنطقة لايمكن أن يتحقق إلا باستعادة مؤسسات الدولة.

الدكتور/ رشاد محمد العليمي
رئيس مجلس القيادة الرئاسي

أكد أن جذور المعاناة والدمار تعود إلى الانقلاب الحوثي

ما يتحقق على الأرض يدحض مزاعم الفراغ ويؤسس لمرحلة استعادة الدولة

الرئيس: الدولة تمضي بثبات نحو توحيد القرارين الأمني والعسكري

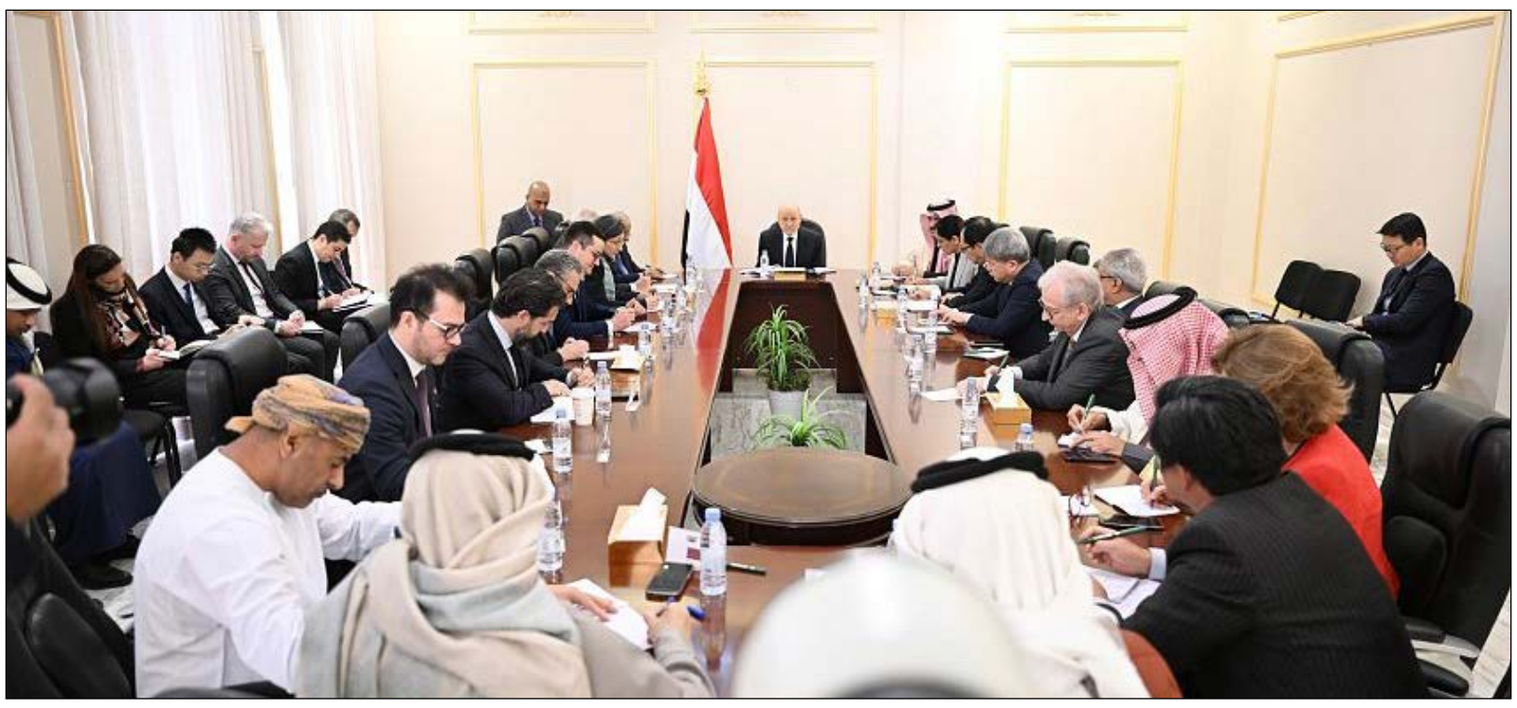

أكد الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي: «إن الدولة تمضي بثبات نحو توحيد القرارين الأمني والعسكري»، مشيرا الى أن ما يجري على الأرض خلال الفترة الماضية يمثل تقدماً حقيقياً وواقعاً ملموساً يفنّد مزاعم الفراغ والسيناريوهات الأسوأ التي جرى الترويج لها.

وأوضح الرئيس، في لقاء جمعه قبل ايام، بسفراء الدول الراعية للعملية السياسية في اليمن، أن مؤسسات الدولة حققت خطوات متقدمة في توحيد القرار الأمني والعسكري، وتحسين مستوى الخدمات الأساسية في المحافظات المحررة، ...ص2

لدى لقائه محافظ المهرة

مجلي: حكمة قيادة وأبناء المحافظة أفشلت محاولات زعزعة الاستقرار

أكد عضو مجلس القيادة الرئاسي الشيخ عثمان مجلي أن محافظة المهرة استطاعت تجاوز مرحلة دقيقة، بفضل قيادة محلية رشيدة أدارت الموقف بمسؤولية عالية، وحافظت على الأمن والاستقرار والسلم المجتمعي، رغم محاولات استهداف المحافظة وإقحامها في مسارات فوضوية.

جاء ذلك خلال لقائه، محافظ محافظة المهرة محمد علي ياسر، حيث استعرض الجانبان التطورات الأخيرة التي شهدتها المحافظة، والمعالجات التي اعتمدتها السلطة المحلية بدعم من مجلس القيادة الرئاسي، وبمساندة الأشقاء في المملكة العربية السعودية.

وأشاد مجلي بالدور المحوري الذي اضطلع به محافظ المهرة، وما تحلّى ...ص2

خلال لقاء بالسفير الأمريكي لمناقشة المستجدات الوطنية

الخنبشي يؤكد أهمية الشراكة الدولية ودعم جهود القطاع المصرفي

أكد عضو مجلس القيادة الرئاسي، محافظ محافظة حضرموت سالم الخنبشي، أن المحافظة تمضي بخطى ثابتة نحو تعزيز الأمن والاستقرار، مع الحرص على دعم جهود الدولة في المجالات الاقتصادية والخدمية، بما ينعكس إيجاباً على حياة المواطنين.

جاء ذلك خلال لقاء مع سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى اليمن، ستيفن فاجن، حيث بحث الطرفان مستجدات الأوضاع الأمنية والعسكرية في حضرموت، وجهود تأمين السواحل والممرات البحرية، ومكافحة التهريب والإرهاب، بالإضافة إلى احتياجات المحافظة في الجوانب الأمنية والخدمية والتنموية.

وأشار الخنبشي إلى حرص السلطة المحلية على تعزيز الشراكة مع المجتمع الدولي، ودعم بناء قدرات الأجهزة الأمنية والعسكرية.

وأكد أن تسليم ...ص2

خلال لقاء جمعه برئيس الأركان لمناقشة جاهزية القوات المسلحة

طارق صالح: المؤسسة العسكرية تمضي بثبات نحو تعزيز قدراتها

أكد عضو مجلس القيادة الرئاسي طارق صالح أن المؤسسة العسكرية تواصل بناء قدراتها بوتيرة متصاعدة، في إطار الاستعداد لمتطلبات المرحلة، مشدداً على أن المسؤولية الوطنية والتاريخية تفرض أعلى مستويات اليقظة والجاهزية في مواجهة التحديات القائمة.

جاء ذلك خلال لقائه، رئيس هيئة الأركان العامة قائد العمليات المشتركة الفريق الركن صغير بن عزيز، حيث جرى استعراض ...ص2

خلال لقاءين منفصلين بسفيري فرنسا وألمانيا

الصبيحي: اليمن يخطو بثقة نحو الاستقرار وتعافي مؤسسات الدولة

أكد عضو مجلس القيادة الرئاسي، الفريق الركن محمود سالم الصبيحي، أن اليمن يسير بخطى ثابتة نحو استعادة مؤسساته الوطنية وتعزيز الأمن والاستقرار، مدعوماً بدور فاعل من المجتمع الدولي، والشراكة المستمرة مع المملكة العربية السعودية.

جاء ذلك خلال لقاءين عقدهما مع سفيرة ا لجمهو ر ية ...ص2

المحرمي: تعزيز الأمن والاستقرار وتطوير الخدمات أولوية قصوى

اكد عضو مجلس القيادة الرئاسي عبد الرحمن المحرمي، أن تعزيز الأمن والاستقرار، وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وتمكين مؤسسات الدولة من أداء دورها بكفاءة وفاعلية، في صدارة أولويات مجلس القيادة.

جاء ذلك خلال لقاءاته بمحافظي المهرة والضالع، حيث اطّلع على مستجدات الأوضاع في المحافظتين، وناقش معهما الجهود المبذولة لتطبيع الأوضاع، وتعزيز ...ص2

رئيس الوزراء يوجه بتنفيذ آليات رقابة وحوكمة شاملة لمنحة وقود الكهرباء

وجه دولة رئيس مجلس الوزراء، الدكتور شائع محسن الزنداني، وزارة الكهرباء والطاقة والجهات المعنية والسلطات المحلية، بتنفيذ آليات رقابة وحوكمة شاملة لضمان سلامة إجراءات وتوزيع واستخدام المشتقات النفطية المخصصة لتشغيل محطات توليد الكهرباء.

المنحة المقدمة من السعودية، بقيمة تصل الى 81.2 مليون دولار، ...ص2

في وقت تدخل فيه مشاورات تشكيل الحكومة مرحلة حاسمة

مشاورات حاسمة لتشكيل حكومة كفاءات تعيد ثقة المواطنين بالدولة

منذ تعيين فخامة الرئيس للدكتور شائع الزنداني رئيسا للوزراء وتكليفه بتشكيل حكومة جديدة، يسود الشارع اليمني حالة من الترقب لشكل الحكومة الجديدة ووجوهها، خصوصا بعد رفض رئيس الوزراء فكرة المحاصصة الحزبية كمعيار أول للتعيين.

في هذا السياق، أكد مصدر حكومي مسؤول أن دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور شائع محسن الزنداني يواصل بشكل مكثف مشاوراته لتشكيل حكومة كفاءات جديدة، تكون قادرة على مواجهة تحديات المرحلة الاستثنائية، واستعادة فاعلية مؤسسات الدولة، وتحسين الأداء الحكومي بما ينعكس مباشرة على حياة المواطنين. ومن المتوقع أن تُستكمل هذه المشاورات خلال الأيام القليلة القادمة.

وأوضح المصدر في تصريح نقلته وكالة سبأ، أن المشاورات تركز على اختيار فريق حكومي متجانس يتمتع بروح المسؤولية الوطنية، ويعكس الشراكة الوطنية، ويضم شخصيات ذات كفاءة وخبرة وقدرة على الإنجاز.

واشار المصدر الى ان توجيهات رئيس مجلس القيادة شددت على الالتزام بمعايير صارمة لاختيار اعضاء الحكومة، تشمل النزاهة، والخبرة العملية، والسجل الإداري النظيف، والالتزام بالعمل المؤسسي، والقدرة على تنفيذ أولويات الحكومة في الجوانب الاقتصادية والخدمية والأمنية، وتخفيف معاناة المواطنين.

وأشار المصدر إلى أن هذه ...ص2

كلمة 26 سبتمبر

خارطة الخروج من النفق

يمر اليمن اليوم بمنعطف تاريخي هو الأصعب في تاريخه الحديث، حيث تتكالب عليه الأزمات وتتقاطع فوق جغرافيته الأطماع والمشاريع الهدامة التي لم تكتف بتقويض مؤسسات الدولة، بل تجاوزت ذلك إلى تهديد النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية والأمن القومي العربي في عمقه الاستراتيجي المملكة العربية السعودية صمام أمان الأمة ودرعها الحصين أمام المشاريع التفكيكية التي تعمل عليها إسرائيل ودويلة الإمارات في المنطقة.

إن ما يعيشه الشعب اليمني من ظروف اقتصادية وأمنية بلغت حد الكارثة ليس مجرد نتاج صدفة سياسية، بل هو ثمرة خبيثة لانقلاب المليشيا الحوثية الإرهابية المرتهنة للمشروع الإيراني والتي فتحت أبواب الجحيم على اليمنيين يواكبها في الطرف الآخر عبث استغلالي من قوى الانفصال في المحافظات الجنوبية التي لم تتردد في الاستئثار بموارد الدولة ونهب عائداتها، وتأزيم المشهد السياسي والأمني في تخادم مفضوح مع الانقلاب الحوثي والذي تجلى بوضوح في محاولات التمدد العسكري نحو محافظتي حضرموت والمهرة في خطوة لا تستهدف الثابت الوحدوي لليمن فحسب، بل تمثل تهديداً مباشراً للأمن القومي للمملكة العربية السعودية الشقيقة.

أمام هذا المشهد القاتم ومشاريع التفكيك التي تدفع بها قوى إقليمية لخدمة أجندات غريبة عن المنطقة وجدت المملكة العربية السعودية نفسها أمام مسؤولية تاريخية وأخلاقية للتدخل حماية لأمنها وسيادتها وصوناً لوحدة اليمن وسيادته من التمزق.

إن هذه المخاطر المحدقة باليمن والمملكة العربية السعودية الشقيقة تتطلب اليوم وأكثر من أي وقت مضى الانتقال من مربع المناورات السياسية الضيقة إلى فضاء الفعل الوطني المسؤول، وهو ما لن يتحقق إلا بفرض حالة شاملة من الأمن والاستقرار تبدأ بإنهاء حالة الشتات ...ص2

26 سبتمبر
العدد (2230) الخميس 10 شعبان 1447هـ
الموافق 29 يناير 2026م

البرلمان العربي يجدد دعمه لوحدة اليمن وجهود الرئيس العليمي

جدد البرلمان العربي، موقفه الثابت والداعم لوحدة الجمهورية اليمنية وسيادتها وسلامة أراضيها، والحفاظ على مؤسسات الدولة، ومساندته للحكومة اليمنية بقيادة مجلس القيادة الرئاسي.

كما البرلمان العربي، دعمه الكامل لفخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، والحكومة، والجهود المبذولة في حماية المدنيين، وصون المؤسسات الوطنية ومركزها القانوني.

واكد البيان، أن إحلال السلام والاستقرار في اليمن والمنطقة يتطلب إنهاء انقلاب مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران.

ورحب البيان بدعوة فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي، لإطلاق مؤتمر حوار شامل في الرياض يجمع مختلف المكونات الجنوبية لبحث الحلول العادلة للقضية الجنوبية.. معربًا عن أمله في أن يفضي هذا المؤتمر إلى تسوية سياسية لهذه القضية في إطار الحل السياسي الشامل للأزمة اليمنية.

ودعا البرلمان العربي، إلى تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في أواخر ديسمبر الماضي في العاصمة العُمانية مسقط بشأن تبادل الأسرى والمعتقلين في الجمهورية اليمنية، وإنهاء معاناتهم ومعاناة أسرهم.

بلادنا تشارك في فعاليات السنة الدولية 2026 للمراعي والرعاة

شاركت الجمهورية اليمنية، في فعاليات تدشين السنة الدولية 2026 للمراعي والرعاة، المنعقدة في جمهورية تونس، والتي تنظمها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، بوفد ترأسه وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الري واستصلاح الأراضي، المهندس أحمد الزامكي.

وتهدف الفعالية، التي تستمر ثلاثة أيام، إلى تعزيز الاعتراف بتكامل سبل عيش الرعاة مع المراعي المستدامة، وإبراز أهمية المجتمعات الرعوية بوصفها ركيزة أساسية للأمن الغذائي، والصمود المناخي، والرفاه الاجتماعي.

وأوضح الوكيل الزامكي، في كلمة اليمن، أهمية هذه الاحتفالية باعتبارها فرصة لرفع الوعي العالمي بأهمية المراعي ودورها الحيوي في دعم الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.. مشيرًا إلى أن المراعي تشكّل نحو 58 بالمائة من مساحة اليمن، بما يقدّر بحوالي 26 مليون هكتار.

وبيّن أن هذه المراعي تواجه ضغوطًا كبيرة نتيجة التغيرات المناخية، وتضاعفت التحديات بفعل الصراعات والنزاعات وعدم الاستقرار، إضافة إلى ضعف التمويل المخصص لدعم وتنمية قطاع الرعاة والمراعي.

وأكد الزامكي، أن حماية المراعي ليست خياراً بيئيًا فحسب، بل ضرورة إنسانية وتنموية.. مشددًا على أهمية بلورة رؤية إقليمية لتحويل قطاع المراعي من قطاع هش إلى قطاع صمود، بما يسهم في تعزيز سبل العيش، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مناقشة المشاريع الممولة من البنك الدولي في مجال الصحة والبيئة

انطلقت في العاصمة الأردنية عمّان اجتماعات رفيعة المستوى لمناقشة الإعداد لمشروع الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي في اليمن (P514502)، بتمويل من البنك الدولي بقيمة 100 مليون دولار، وبمشاركة وزيري الصحة العامة والسكان الدكتور قاسم بحيبح، والمياه والبيئة المهندس توفيق الشرجبي، إلى جانب عدد من الشركاء الدوليين.

وتبحث الاجتماعات، التي تستمر حتى 5 فبراير، بمشاركة منظمة الصحة العالمية واليونيسف ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)، ملامح الاستراتيجية الوطنية الجديدة للقطاع الصحي، وأولويات التدخل، وآليات تصميم مشروع متكامل يعزز التكامل بين قطاعات الصحة والتغذية والمياه والإصحاح البيئي، بما يسهم في تحسين المؤشرات الصحية والحد من المخاطر الوبائية وتعزيز صمود النظام الصحي.

كما تناقش المكونات الفنية لمشروع الدعم الاستراتيجي للفترة (2026–2030)، والذي يركز على تقديم حزمة متكاملة من الخدمات الصحية والتغذوية، ودعم المرافق الصحية ومراكز التغذية العلاجية، وتعزيز نظام الإحالة، إلى جانب إعادة تأهيل البنية التحتية وتزويد المرافق بأنظمة الطاقة الشمسية والمعدات الطبية الحديثة.

وأكد وزير الصحة أن رؤية الوزارة ترتكز على تعزيز البرامج الوطنية السيادية، وفي مقدمتها التحصين والترصد الوبائي ونظم المعلومات الصحية والطوارئ، بما يضمن استدامة الخدمات الصحية في جميع المحافظات، مجدداً الالتزام بالشراكة مع البنك الدولي وكافة الشركاء.

من جانبه شدد وزير المياه والبيئة على أهمية تعزيز التكامل مع قطاع الصحة لتوفير مياه آمنة وخدمات صرف صحي مستدامة، مشيراً إلى دور البنك الدولي في دعم قطاع المياه وأهمية الإدارة الآمنة للنفايات الطبية.

تتمات الأولى

الرئيس.. ما يتحقق على الأرض

بدعم سخي ومتواصل من الأشقاء في المملكة العربية السعودية.

وأشار إلى أن الدولة شرعت في إجراءات جادة طال انتظارها، شملت إخراج القوات والتشكيلات المسلحة من العاصمة المؤقتة عدن وعواصم المحافظات، وهي خطوة تعثرت لسنوات حتى بعد توقيع اتفاق الرياض في نوفمبر 2019، إلى جانب المضي في إغلاق جميع السجون غير القانونية، وتمكين اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان من أداء مهامها الميدانية باعتبارها آلية مستقلة تحظى بدعم المجتمع الدولي.

وأكد رئيس مجلس القيادة أن استقرار مؤسسات الدولة بدأ ينعكس بشكل مباشر على حياة المواطنين، لافتاً إلى التحسن السريع في خدمات الكهرباء والمياه في العاصمة المؤقتة عدن، حيث ارتفع التوليد من ساعتين يومياً إلى نحو 14 ساعة، فضلاً عن التزام كافة المؤسسات الحكومية بالتوريد إلى حساب الحكومة في البنك المركزي، باعتباره دليلاً على تعافي الإدارة العامة وانضباطها المالي.

كما شدد الرئيس على أن الأشقاء في المملكة العربية السعودية أتمّوا صرف رواتب التشكيلات العسكرية التي كانت ممولة سابقاً من أبوظبي، إلى جانب تعزيز الموازنة العامة برواتب موظفي القطاع العام، وتدشين مشاريع خدمية وتنموية في عدد من المحافظات بتكلفة تقارب ملياري ريال سعودي.

وفي الشأن السياسي، أوضح العليمي أن التحضيرات جارية لانعقاد الحوار الجنوبي – الجنوبي برعاية كريمة من المملكة العربية السعودية، وبمشاركة مختلف المكونات الجنوبية دون إقصاء أو تهميش، مشيراً إلى أن ملء الشواغر في مجلس القيادة الرئاسي، وتعيين رئيس جديد للحكومة، ومحافظ جديد لعدن، يعكس سلاسة اتخاذ القرار وعودة العمل المؤسسي وفق الدستور وإعلان نقل السلطة، بعد سنوات من التعطيل والانقسام.

وأكد أن هذه الخطوات ليست وعوداً سياسية، بل وقائع قائمة على الأرض، مشدداً على أن المحافظات المحررة تتجه لتكون ورشة عمل وقاعدة انطلاق لتحقيق تطلعات الشعب اليمني، والأهداف المشتركة مع المجتمع الدولي في هزيمة الانقلاب الحوثي، ومكافحة الإرهاب، وتأمين الممرات المائية الدولية.

وفي السياق ذاته، عبّر رئيس مجلس القيادة الرئاسي عن استغرابه من ردة الفعل الإماراتية تجاه هذا المسار، ولا سيما الترويج للقول بأن إنهاء التواجد الإماراتي سيفتح المجال أمام تصاعد الإرهاب، مؤكداً أن التجربة أثبتت أن ازدواجية القرار الأمني وتعدد الولاءات والسجون غير القانونية لا تقضي على الإرهاب، بل تعيد إنتاجه.

وأشار الرئيس إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تم الكشف عنها بعد إنهاء التواجد الإماراتي، بما في ذلك التعذيب والإخفاء القسري في معتقلات غير قانونية، مؤكداً أن مثل هذه الممارسات لا تحارب التطرف بل تغذّيه.

واختتم الرئيس بالتأكيد على أن جذور المعاناة والدمار في مختلف أنحاء البلاد تعود إلى الانقلاب الحوثي المدعوم من النظام الإيراني، داعياً المجتمع الدولي إلى الانتقال من إدارة الأزمة إلى الإسهام في حلها، عبر دعم الحكومة الشرعية لبسط نفوذها على كامل الأراضي اليمنية، وضمان عدم الإفلات من العقاب.

مجلي: حكمة قيادة

به من خبرة سياسية وإدارية مكّنته من احتواء التوترات، وتجنيب المحافظة التجاذبات المدفوعة والمهاترات العبثية، وصون مقدرات المواطنين، والحفاظ على خصوصية المهرة ومكانتها.

وأوضح عضو مجلس القيادة الرئاسي أن المهرة عُرفت تاريخياً بسلميتها ووعي أبنائها، ورفضهم للعنف والتطرف، وانحيازهم الدائم لمنطق الدولة والنظام، مؤكداً أن النهج الذي انتهجته قيادة المحافظة يعكس الإرث الثقافي والقبلي للمجتمع المهري، وقيم التعايش والسلام المتجذرة فيه.

وأشار مجلي إلى أن تدخل الأشقاء في المملكة العربية السعودية أسهم بشكل فاعل في احتواء أسباب التوتر، واستعادة الأوضاع الطبيعية التي عرفتها المحافظة، إلى جانب دعمهم المتواصل بالمشاريع الخدمية والإنسانية، مؤكداً أن المهرة تستحق مزيداً من الدعم لتكون نموذجاً تنموياً وأمنياً يُحتذى به في مختلف المحافظات.

من جانبه، أكد المحافظ أن أبناء المهرة اصطفّوا حول قيادتهم المحلية، وحرصوا على حماية محافظتهم، والمضي قدماً في مسار التنمية، وتهيئة بيئة مستقرة وجاذبة للاستثمار، بما يعزز فرص التنمية المستدامة.

الخنبشي يؤكد أهمية

وتنظيم المعسكرات ضمن إطار مؤسسات الدولة يسهم في ترسيخ سيادة القانون وتعزيز الاستقرار في المحافظة.

من جهته، أشاد السفير الأمريكي بالخطوات الإيجابية التي تحققت في حضرموت، وجدد دعم بلاده للسلطة المحلية والحكومة في جهودها لتحقيق الأمن والسلام.

وفي اجتماع له بمحافظ البنك المركزي أحمد غالب المعبقي، والقائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة المدير التنفيذي لبنك التسليف التعاوني والزراعي حاشد الهمداني، شدد الخنبشي على الدور المحوري للبنك المركزي والبنوك الوطنية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتوحيد الجهود لتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي، وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

كما ناقش الاجتماع آليات ضبط السوق المالية في المناطق المحررة، وضمان انتظام الإيرادات العامة والتوريد إلى الحسابات الرسمية، بما يضمن الانضباط المالي والشفافية، ويسهم في انتظام صرف رواتب موظفي الدولة، ودعم استقرار الاقتصاد الوطني.

طارق صالح

آخر المستجدات العسكرية، ومستوى الجاهزية القتالية، في مختلف مسارح العمليات.

وخلال اللقاء، قدّم الفريق بن عزيز إحاطة مفصّلة وضع من خلالها عضو مجلس القيادة الرئاسي في صورة المشهد الميداني، مستعرضاً مستويات الاستعداد القتالي للقوات المسلحة، والنجاحات المتحققة في مجالات التدريب والتأهيل ورفع الكفاءة، إلى جانب الجهود المبذولة لتعزيز التنسيق العملياتي بين مختلف الوحدات المرابطة في الميدان.

وأوضح رئيس هيئة الأركان أن المؤسسة العسكرية تمضي بخطى ثابتة نحو تعزيز قدراتها الدفاعية والهجومية، بما يضمن الجاهزية الكاملة لخوض المعركة الحاسمة ضد مليشيا الحوثي الإرهابية، وإفشال المشروع الإيراني التخريبي الذي يستهدف أمن اليمن واستقراره.

من جانبه، ثمّن طارق صالح التضحيات الجسيمة التي يقدمها أبطال القوات المسلحة في مختلف الجبهات، مؤكداً أن المرحلة الراهنة تمثل مسؤولية وطنية وتاريخية تتطلب أقصى درجات الانضباط والجاهزية والاستعداد الدائم.

وشدد عضو مجلس القيادة الرئاسي على أن توحيد الجهود العسكرية، وتعزيز تماسك الجبهة الداخلية، يشكلان الركيزة الأساسية لإسقاط رهانات العدو، مجدداً التزام مجلس القيادة الرئاسي بتذليل الصعوبات، وتوفير الدعم اللازم للمقاتلين في مختلف الجبهات، حتى استكمال استعادة الدولة، ودحر مليشيا الحوثي والتنظيمات الإرهابية.

الصبيحي: اليمن يخطو

الفرنسية لدى اليمن، كاترين قرم كمون، وسفير جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى اليمن، توماس شنايدر، استعرض معهما العلاقات التاريخية بين اليمن والبلدين وسبل تعزيز التعاون في مختلف المجالات.

وتطرقت اللقاءات الى دعم جهود الحكومة اليمنية في إحلال السلام وتعافي المحافظات المحررة.

وأشار الصبيحي إلى الدور المحوري للمملكة العربية السعودية في دعم استقرار مؤسسات الدولة، من خلال صرف رواتب موظفي الدولة والتشكيلات العسكرية، وتنفيذ مشاريع خدمية وتنموية في عدد من المحافظات بتكلفة تقارب ملياري ريال سعودي.

كما تناول اللقاء الترتيبات الجارية لعقد مؤتمر الحوار الجنوبي برعاية الأشقاء في المملكة، بما يضمن إيجاد حلول عادلة للقضية الجنوبية.

وفي اللقاءين، اكد عضو مجلس القيادة التزام الدولة بتوحيد الجهود الوطنية والدولية لتعزيز الأمن والاستقرار، وضمان استمرار الموازنة العامة وصرف الرواتب، بما يعكس حرص القيادة على حياة كريمة للمواطنين وتحقيق التنمية المستدامة.

المحرمي: تعزيز الأمن

الأداء الإداري، وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

وشدد المحرمي على ضرورة تعزيز التنسيق الأمني لمنع أي محاولات تهدف لزعزعة الاستقرار، لا سيما في محافظة ذات أهمية استراتيجية كبوابة شرقية للبلاد.

كما تناول اللقاء التحضيرات الجارية لانعقاد مؤتمر الحوار الجنوبي – الجنوبي في الرياض برعاية المملكة العربية السعودية، مؤكداً الأهمية الاستراتيجية لهذا الحوار في توحيد الصف الجنوبي وصياغة رؤية مشتركة تضمن الحلول العادلة للقضية الجنوبية وتلبي تطلعات أبنائها.

وشدد المحرمي أيضاً على تذليل العقبات أمام المشاريع التنموية وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار بما يسهم في تحسين معيشة المواطنين.

وأكد أهمية اعتماد نهج عملي يقوم على الشراكة والتكامل بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، واتخاذ قرارات مسؤولة تلبي تطلعات المواطنين وتحافظ على استقرار المحافظة.

رئيس الوزراء يوجه

تهدف لتشغيل أكثر من 70 محطة لتوليد الكهرباء في المحافظات المحررة.

وأكد دولة رئيس الوزراء، أن الحكومة ستتعامل بحزم مع أي تلاعب أو فساد أو استخدام خارج الأغراض المحددة لهذه المنحة المقدمة عبر البرنامج السعودي لتنمية واعمار اليمن.

وحمل الزنداني القيادات الإدارية والفنية كامل المسؤولية عن سلامة استلام وتوزيع واستخدام المشتقات، وضمان وصولها الفعلي إلى محطات التوليد وتشغيلها بما ينعكس على استقرار الخدمة الكهربائية للمواطنين.

ووجه الدكتور الزنداني، بتفعيل الرقابة الميدانية اليومية، ورفع تقارير منتظمة وشفافة من قبل اللجنة الإشرافية عن حركة المشتقات النفطية من لحظة استلامها وحتى تشغيلها في المحطات، وبما يضمن تخفيف معاناة المواطنين وحصولهم على خدمة كهرباء مستقرة ومنتظمة.

مشاورات حاسمة

الخطوة تأتي بعد نجاح الدولة في استلام المعسكرات وتوحيد القرار العسكري والأمني، مؤكداً أن المرحلة الحالية تتطلب حكومة جريئة وقادرة على اتخاذ قرارات مسؤولة، والعمل بتنسيق كامل مع مجلس القيادة الرئاسي والسلطات المحلية لتعزيز الاستقرار وإعادة الثقة بين الدولة والمجتمع.

خارطة الخروج من النفق

السياسي، وتوحيد الجهود نحو استعادة الدولة.

وإن الضرورة الوطنية تفرض اليوم تجاوز لغة المحاصصة والتوازنات الجغرافية والسياسية التي أثبتت فشلها ولم تورث إلا مزيداً من الانقسام والعداء البيني وخالية في الآن من كل الملوثين الضالعين بالمشاركة أو التماهي مع انقلاب مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران في صنعاء وانقلاب الانفصاليين في عدن والمدعومين من دويلة الامارات والتوجه بصدق نحو تشكيل حكومة كفاءات وطنية خالصة تضع مصلحة اليمنيين فوق كل اعتبار وتعمل بعيداً عن ضغوط الأطراف التي تقتات على حالة اللا استقرار ، فاليمن لم يعد يحتمل مزيداً من الفوضى والتنمية المنشودة لن ترى النور ما لم يقطع دابر المشاريع التفتيتية ويعاد الاعتبار لمؤسسات الدولة القوية والموحدة بوصفها الضامن الوحيد لاستقرار المنطقة وحماية الأمن القومي العربي من الأطماع الخارجية والداخلية على حد سواء.

26SEPTEMBER Weekly Newspaper
26 سبتمبر WEEKLY POLITICAL REVIEW
اسبوعية .. سياسية .. عامة
تصدر عن دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية

نائبا مدير التحرير: منصور الغدرة ■ عارف المقطري
سكرتيرا التحرير: عمر أحمد ■ توفيق الحاج
المدير الفني: عبد الملك السامعي

للإعلان التواصل مع هيئة تحرير الصحيفة
26newspaper@26sepnews.net
للإعلان التواصل على الأرقام التالية
+967 776051444 +967 713689408
+967 716065049 +967 777650230

وزير الداخلية اللواء إبراهيم حيدان:

بسط سلطة الدولة لا تقبل المساومة أو التهاون

اكد وزير الداخلية اللواء الركن إبراهيم حيدان في حوار مع "اندبندنت عربية" انه يجب أن تكون عدن مدينة مؤسسات لا مدينة مليشيا مبينا أن الحكومة ووزارة الداخلية "تعمل على مدار الساعة لتطبيع الأوضاع الأمنية في عدن"، بدعم مباشر من الاشقاء في المملكة العربية السعودية،.

واوضح أن "عملية واسعة لإعادة التموضع وإعادة الهيكلة قد انطلقت فعلاً، وتشمل دمج التشكيلات العسكرية والأمنية ضمن وزارتي الداخلية والدفاع . ويشدد على أن الهدف هو "إنهاء حال التعدد، وبسط سلطة الدولة، وإخراج الوحدات العسكرية من داخل العاصمة الموقتة".

صحيفة 26سبتمبر تعيد نشر ما ورد في حوار وزار الداخلية، حيث اشار الى " ان التعافي الأمني وفرض سلطة الدولة بصورة كاملة في العاصمة عدن يتطلب وقتاً وجهداً منظماً، ولا يمكن اختصاره بشعارات أو إجراءات سطحية". لافتا الى إن "وجود تشكيلات عسكرية وأمنية كانت تُدار خارج الإطار الرسمي لمؤسسات الدولة شكل أحد أبرز هذه الاختلالات"، مضيفاً أن "تفكيك هذا الواقع يحتاج إلى خطوات مدروسة لا إلى ردود فعل متسرعة"

وقال حيدان إن حادثة استهداف العميد حمدي شكري كشفت حجم التحديات المتراكمة التي خلفتها سنوات من الاختلالات الأمنية العميقة" واصفا استهداف العميد حمدي شكري بأنه "جريمة إرهابية جبانة وخطرة".

جريمة إرهابية

واكد في حديثه انها "تأتي ضمن مسلسل الاغتيالات التي استهدفت قيادات سياسية وعسكرية خلال الفترة الماضية"، وتهدف بصورة مباشرة إلى "خلط الأوراق وزعزعة الأمن والاستقرار في العاصمة الموقتة عدن" ،مضيفا أن هذه العملية "ليست حادثة معزولة"، بل تعكس "محاولة ممنهجة لإغراق المدينة في الفوضى وتحويلها إلى ساحة دموية لتصفية الحسابات".

ويرى الوزير أن توقيت العملية "يحمل رسائل واضحة"، موضحاً أن "هناك أطرافاً خارجية ومحلية تضررت وفقدت مصالحها من عملية تصحيح المسار الأمني في اليمن بقيادة السعودية"، مما دفعها، إلى "التحرك ضمن سياق منظم يسعى إلى ضرب الاستقرار وإرباك المشهد الأمني". ويشدد على أن الوزارة "ترفض هذا المسار بصورة قاطعة، ولن تسمح بتمريره تحت أي ذريعة".

ويؤكد وزير الداخلية أن تكرار مثل هذه العمليات "ما كان ليحدث لولا البيئة غير المستقرة التي أفرزتها سنوات من تعدد التشكيلات الأمنية والفصائل المسلحة غير النظامية التي أنشئت خارج إطار الدولة"، مضيفاً أن "غياب المرجعية الواحدة، وتفكيك المؤسسات الرسمية، شكل أرضية خصبة للإرهاب والاغتيالات". ويختم هذا المحور بالتأكيد أن "الدولة اليوم مصممة على إنهاء هذه المرحلة، مهما كانت التحديات".

يعتبر أن مغادرة دولة الإمارات العربية المتحدة من المحافظات الجنوبية "تفتح نافذة مهمة لإعادة ترتيب المشهد الأمني على أسس وطنية صحيحة"، لكنه يستدرك بالقول إن "معالجة آثار المرحلة السابقة لا يمكن أن تتم بصورة فورية".

خطة متكاملة

قال وزير الداخلية ان "وزارة الداخلية تمتلك خطة واضحة ومتكاملة لمنع الانزلاق نحو الفوضى". موضحا أن هذه الخطة تقوم على "إعادة بناء المنظومة الأمنية على أسس مهنية ووطنية، وتوحيد الأجهزة، وإعادة انتشار القوات النظامية، وتفعيل العمل الاستخباراتي والجنائي"، بما يضمن "الانتقال إلى العمل الوقائي بدلاً من الاكتفاء بردود الفعل".

ويضيف أن الخطة ترتكز أيضاً على "تسريع عملية دمج وإعادة هيكلة التشكيلات العسكرية والأمنية ضمن وزارتي الداخلية والدفاع، وإنهاء أي مظاهر مسلحة خارج إطار الدولة"، مؤكداً أن ذلك يتم "بدعم مباشر وصادق من الأشقاء في السعودية". ويشدد بلهجة حازمة على أن "أي محاولة لتحويل عدن إلى ساحة لتصفية الحسابات ستواجه بحزم قانوني وأمني"، وأن "بسط سلطة الدولة الكاملة أولوية لا تقبل المساومة أو التهاون".

تنظيم واسع

وفي ما يتعلق بالتنسيق مع التحالف العربي، يقول وزير الداخلية إن "هناك عملاً ميدانياً متواصلاً على مدار الساعة"، يشمل "تبادل المعلومات، وإدارة مسارات التحقيق، وتوجيه الوحدات الأمنية الرسمية، وتنفيذ الإجراءات اللازمة لتعقب المتورطين ومنع تكرار مثل هذه الجرائم". ويصف التنسيق مع التحالف بقيادة السعودية بأنه "واسع وعميق جداً"، مؤكداً أنه "لا يقتصر على الجانب الأمني فحسب، بل يمتد إلى مختلف المسارات المرتبطة بتطبيع الأوضاع وتعزيز قدرات مؤسسات الدولة".

جرائم المختطفين والمخفيين

وعن ملف المختطفين والمخفيين قسراً، يقول وزير الداخلية إن هذا الملف "يعد من أخطر الملفات الإنسانية والأمنية التي خلفتها سنوات الفوضى"، مؤكداً أن ما جرى في عدن وعدد من المحافظات الجنوبية "كان نتيجة مباشرة لسيطرة المجلس الانتقالي المنحل وتغاضيه عن إنشاء سجون سرية وغير قانونية خارج إطار الدولة". ويضيف أن المجلس "تعامل مع المواطنين على أساس الانتماء والموقف السياسي، وجعل الاختطاف والإخفاء القسري أداة لإسكات الخصوم".

ويكشف الوزير عن أن الوزارة شرعت خلال الأسابيع الماضية في "عمل ميداني واسع لتحديد أماكن السجون السرية".

ويشير إلى أن "البيانات الأولية المتوافرة لدى الوزارة تتحدث عن مئات الحالات"، مع تفاوت في الأرقام بسبب "غياب التوثيق الرسمي وتعمد إخفاء المعلومات". ويشدد على أن "ملف الانتهاكات ملف جنائي متكامل لا يسقط بالتقادم"، مؤكداً أن "كل من يثبت تورطه، بالفعل أو بالأمر أو بالتحريض أو بالتستر، سيُحال إلى القضاء لينال جزاءه العادل". ويختم بالقول إن "الدولة لن تسمح بإعادة إنتاج السجون السرية، ولن تتهاون مع أي محاولة لطمس الأدلة أو تهريب الضحايا أو الجناة".

بيئة استثنائية

يقر اللواء حيدان بأن الوزارة تعمل في "بيئة استثنائية فرضتها الحرب نتيجة انقلاب مليشيات الحوثي الإرهابية"، مشيراً إلى أن هذه البيئة تعقدت بفعل "تعدد التشكيلات المسلحة خارج مؤسسات الدولة، وتضرر البنية التحتية للأجهزة الأمنية، وشح الموارد، واتساع المسؤوليات الأمنية". ويضيف أن التهديدات لا تقتصر على جانب واحد، بل تشمل "استمرار الإرهاب الحوثي، وتنامي الجريمة المنظمة، والتهريب، والهجرة غير النظامية".

ويحدد الوزير التحدي الأبرز في المرحلة الراهنة بأنه "استعادة مؤسسات وزارة الداخلية للاحتكار القانوني للقوة، بصفتها الجهة المتخصصة بإنفاذ القانون"، إلى جانب "بناء جهاز أمني موحد ومهني، تحت قيادة فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي القائد الأعلى للقوات المسلحة". ويؤكد أن "هذه التحديات، على رغم تعقيدها، لم تعد مبرراً للتأجيل"، لافتاً إلى أن "الدعم الكبير من الأشقاء في السعودية وحرصهم الصادق على أمن واستقرار اليمن، ومكافحة الإرهاب والتهريب، شكّل عاملاً حاسماً للانتقال من مرحلة التشخيص إلى مرحلة الفعل".

ويشدد حيدان على أن الوزارة "تنظر إلى هذه المرحلة باعتبارها لحظة مفصلية"، قائلاً "إما أن ننجح في إعادة بناء مؤسسة أمنية وطنية، أو نترك فراغاً لا يخدم إلا المليشيات والتنظيمات المتطرفة"، مؤكداً أن خيار الدولة "هو الخيار الوحيد الممكن".

عقيدة أمنية وطنية

وحول ما أعدته الوزارة لعملية الدمج والهيكلة، يؤكد وزير الداخلية أن "الأولوية المطلقة اليوم هي دمج وتوحيد كافة التشكيلات العسكرية والأمنية تحت قيادتي وزارتي الدفاع والداخلية". ويضيف، "إذا استكملت هذه المرحلة، فنحن نمتلك خططاً وبرامج علمية وعملية لإعادة بناء العقيدة الأمنية الوطنية، بحيث يكون الولاء لله ثم للوطن والدستور والقانون، لا لأي جماعة أو منطقة أو مكون".

ويشرح حيدان أن هذه الرؤية تشمل "تطوير وتدريب وتأهيل منتسبي وزارة الداخلية، وإعادة تنظيم الهياكل الإدارية، وتفعيل أجهزة التفتيش والرقابة"، بما يضمن قيام "مؤسسة أمنية محترفة، قادرة على فرض النظام، وحماية الحقوق، وإنهاء حال التعدد والتشظي". ويؤكد أن الهدف النهائي هو "أداء الواجب الوطني على أكمل وجه، وبناء رجل أمن يمثل الدولة لا أي كيان آخر".

وفي ما يتعلق بمبدأ الحساب والعقاب، يقول الوزير إن الوزارة "تعمل أصلاً من منطلق مبدأ الثواب والعقاب"، موضحاً أن "أي منتسب يثبت تورطه في انتهاكات أو فساد أو تجاوز للقانون، تتم إحالته إلى المجلس التأديبي للتحقيق واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقه". ويضيف أن "من يثبت تورطه في جرائم جنائية يحال مباشرة إلى القضاء لينال جزاءه العادل".

ويشير إلى أن جهاز المفتش العام، والإدارة العامة للرقابة والتفتيش، يشكلان "أداتين أساسيتين لتعزيز الأداء المؤسسي"، مؤكداً أن المرحلة المقبلة ستشهد "تعزيزاً أكبر لهذه المبادئ، بحيث يصبح رجل الأمن هو النموذج والقدوة في احترام القانون، لا الاستثناء عنه".

التجنيد والتأهيل

وعن ملف التجنيد يوضح وزير الداخلية أن الوزارة "تمتلك كليات ومدارس شرطية رسمية ومراكز تدريبية متخصصة، كثير منها يحتاج إلى إعادة تأهيل للبنية التحتية"، لافتاً إلى أنه "جرت إعادة تفعيل عدد منها في المحافظات المحررة". ويؤكد أن الالتحاق بهذه المؤسسات "يخضع لمعايير صارمة وإجراءات قانونية واضحة، تشمل الفحص الأمني والسلوكي، واللياقة البدنية، والكفاءة التعليمية".

ويضيف أن "مخرجات هذه المؤسسات تخضع لتقييم سنوي للاحتياج الفعلي"، ويتم توزيع الخريجين "وفق خطط مدروسة تضمن سد العجز ورفع كفاءة الأداء"، لكنه يشدد في الوقت نفسه على أن "الأولوية في المرحلة الراهنة ليست للتوسع في التجنيد، بل لعملية الدمج وإعادة الهيكلة وإعادة التأهيل"، وبناء "عقيدة أمنية وطنية موحدة تقوم على الانضباط واحتراف العمل الشرطي".

ويحذر حيدان من أن هذا الواقع "أسهم في خلق بؤر فوضى وفراغات أمنية"، استفادت منها "مليشيات الحوثي والتنظيمات المتطرفة"، مؤكداً أن "الحل الوحيد هو إعادة توحيد القرار الأمني، وإنهاء أي مظاهر مسلحة خارج إطار الدولة".

وفي ما يتعلق بالتنظيمات المتطرفة، يرفض الوزير وصفها بـ"الفزاعة"، قائلاً "هي خطر حقيقي واجهناه عملياً وقدمنا في مواجهته شهداء من منتسبي وزارة الداخلية"، لكنه يشدد على أن "الخطورة الأكبر تكمن في البيئة التي تصنع لها عندما تفكك مؤسسات الدولة". ويضيف أن هذه التنظيمات "تزدهر في الفراغ الأمني وتعدد التشكيلات"، مؤكداً وجود "شبكة تخادم معقدة بينها وبين مليشيات الحوثي الإرهابية".

نموذج الاستقرار

ويصف وزير الداخلية محافظتي حضرموت والمهرة بأنهما "نموذج مهم لمعركة استعادة الاستقرار من بوابة الدولة لا المليشيات". ويقر بأن المحافظتين تأثرتا سابقاً "بتحركات عسكرية غير مسؤولة خلقت توترات وفراغات أمنية"، لكنه يؤكد أن المرحلة الحالية "تشهد تحولاً واضحاً بفضل الجهود المتكاملة للسلطات المحلية والأجهزة الأمنية، والدعم الحاسم من السعودية".

ويقول حيدان إن الأجهزة الأمنية في المحافظتين "تعمل اليوم وفق خطط ميدانية واضحة، تشمل تأمين المدن والمنافذ، ومكافحة التهريب، وملاحقة المطلوبين"، بالتوازي مع "تطبيع الحياة العامة وعودة النشاط التجاري والخدمي". ويؤكد أن "المؤشرات الأمنية اليوم أفضل بكثير"، وأن "مسار الاستقرار يتعزز لأن البوصلة عادت إلى مسار الدولة".

ملف مُركّب

وعن ملف الهجرة غير النظامية، يؤكد وزير الداخلية أن هذا الملف "يمثل تحدياً أمنياً وإنسانياً معقداً"، نظراً إلى لأبعاد "الأمنية والاقتصادية والصحية والإنسانية المتشابكة". ويشير إلى أن الوزارة تعمل على "تعزيز الرقابة على المنافذ والسواحل، وتتبع شبكات تهريب البشر"، بالتنسيق مع السلطات المحلية.

ويضيف أن الوزارة "تتعامل مع الملف وفق التزامات اليمن الإنسانية والقانونية"، وبشراكة مع منظمة الهجرة الدولية والمنظمات الأممية، لضمان "المعاملة الإنسانية للمهاجرين وتنظيم الإيواء والترحيل الطوعي". ويختم بالقول إن "تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين يشكل ضغطاً مضاعفاً على مؤسسات الدولة"، ويتطلب "دوراً دولياً وإقليمياً أكبر لدعم اليمن، بما يحفظ أمن المنطقة وكرامة الإنسان".

- **أولويتنا دمج وتوحيد كافة التشكيلات العسكرية والأمنية تحت قيادتي وزارتي الدفاع والداخلية**
- **استهداف العميد حمدي شكري جريمة إرهابية هدفها زعزعة الأمن والاستقرار في عدن**
- **حضرموت والمهرة أنموذج في استعادة الاستقرار من بوابة الدولة لا المليشيا**

26 سبتمبر
العدد (2230) الخميس 10 شعبان 1447هـ
الموافق 29 يناير 2026م

في اجتماع موسع برؤساء عمليات القوات المسلحة

رئيس هيئة العمليات يؤكد على أهمية تعزيز الانضباط والجاهزية القتالية

أكد رئيس هيئة العمليات اللواء الركن خالد الأشول، على أهمية التخطيط في تنفيذ المهام ورفع مستوى اليقظة ومضاعفة الجهود، والاستعداد الكامل للتعامل مع أي تهديدات محتملة بكل قوة وحسم وكفاءة واقتدار، مشددًا على أهمية تعزيز الانضباط والجاهزية القتالية بما يخدم معركة استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب.

جاء ذلك اثناء ترؤسه اجتماعا موسعا ضم مدراء الدوائر التابعة للهيئة، ورؤساء عمليات القوات المسلحة في المناطق العسكرية الثالثة والسادسة والسابعة، وقيادة اللواء السادس طيران مسيّر، ووحدة التحصينات الهندسية، وعمليات الشرطة العسكرية ومدراء المدارس التخصصية يوم السبت.

وناقش الاجتماع مستجدات الأوضاع العملياتية والأمنية، ومستوى الجاهزية القتالية للقوات المسلحة لتنفيذ مهامها الوطنية، في ظل خطة الطوارئ المعلنة من قبل رئيس مجلس القيادة الرئاسي فخامة الدكتور رشاد محمد العليمي القائد الأعلى للقوات المسلحة، إضافة إلى مدى الالتزام بخطة العام التدريبي والقتالي للعام 2026م.

وتطرق الاجتماع إلى ما تم إنجازه في مجالات الاستعداد القتالي ورفع الكفاءة القتالية والتدريب والتأهيل في مختلف التخصصات القتالية، إلى جانب تطوير القدرات العسكرية النوعية بما يتواكب مع متطلبات المعركة الجارية ضد تنظيم جماعة الحوثي الإرهابية.

واستمع اللواء الأشول من مدراء الدوائر ورؤساء العمليات ومدراء المدارس إلى تقارير مفصلة حول مستوى الجاهزية القتالية، وسير تنفيذ المهام العملياتية، ومستوى التنسيق والتكامل بين مختلف الوحدات العسكرية.

وفي نهاية الاجتماع كرم رئيس هيئة العمليات اللواء الركن خالد الأشول خريجي طلاب كلية القيادة والأركان الدورة 17 من منتسبي هيئة العمليات بالشهادات التقديرية والدورع التذكارية.

اللواء طريق: نثمن اليقظة العالية لأفراد كتيبة حماية الوديعة

أشاد نائب رئيس هيئة الاستخبارات والاستطلاع، اللواء الركن مراد علي طريق، بالجهود الكبيرة التي يبذلها ضباط وأفراد كتيبة حماية منفذ الوديعة البري وكافة الوحدات الأمنية، مثمناً اليقظة العالية والانضباط العسكري، والدور المحوري الذي يقومون به في حماية المنفذ، ومكافحة التهريب، ومنع أي أنشطة تمس أمن واستقرار البلاد.

جاء ذلك اثناء زيارة ميدانية قام بها الى منفذ الوديعة البري، شملت مرافق المنفذ المختلفة، وكتيبة حماية المنفذ، والجمارك، والجوازات، إضافة إلى المستشفى الميداني، وذلك في إطار المتابعة المستمرة لتعزيز الأداء الأمني والاستخباراتي ورفع مستوى الجاهزية في المنافذ البرية.

وخلال الزيارة، اطّلع نائب رئيس هيئة الاستخبارات والاستطلاع على سير العمل الأمني والتنظيمي، ومستوى الانضباط والجاهزية لدى الوحدات العسكرية والأمنية.

كما استمع إلى شرح مفصل من القيادات الميدانية حول آليات العمل، وإجراءات التفتيش والتأمين، ومستوى التنسيق بين الجهات الأمنية والاستخباراتية والجمارك والجوازات، ودور المستشفى الميداني في تقديم الخدمات الطبية لمنتسبي المنفذ.

وأكد طريق على أهمية تعزيز العمل الاستخباراتي، ورفع مستوى التنسيق المشترك، والالتزام بالضبط والربط العسكري، مشدداً على أن المنافذ البرية تمثل خط الدفاع الأول، وتتطلب أقصى درجات الجاهزية والمسؤولية الوطنية.

المركز التدريبي العام للشرطة يدشن العام التدريبي 2026

دشن المركز التدريبي العام للشرطة بوزارة الداخلية، السبت، العام التدريبي 2026م بافتتاح الدورة التاسعة "مهام خاصة".

وخلال فعالية التدشين، نفذت سرايا رمزية من المتدربين عرضا عسكريا عكس مستوى الانضباط والجاهزية التي يتمتع بها منتسبو الدورات التدريبية، وما يحققه المركز من نتائج ملموسة في مجال التأهيل الأمني.

وأكد مدير المركز التدريبي العام للشرطة العميد خالد الصباحي أن العام التدريبي 2026 سيركز على تنفيذ الدورات النوعية والتخصصية، إلى جانب تعزيز برامج القوانين الشرطية، بما يُكسب رجل الأمن المهارات المهنية والمعرفة القانونية اللازمة التي تواكب طبيعة عمله الميداني وتحدياته المختلفة.

وأشار إلى أن المركز سيواصل استقبال الدورات الأساسية، وتنفيذ الأنشطة والبرامج الأمنية المتنوعة التي تسهم في تطوير الأداء الأمني ورفع كفاءة الكوادر الشرطية.

وثمن العميد الصباحي الاهتمام والدعم الكبير الذي توليه قيادة وزارة الداخلية ممثلة بمعالي اللواء الركن إبراهيم حيدان، وإدارة التدريب بالوزارة، لما لذلك من أثر مباشر في تطوير منظومة التدريب الشرطي.

من جانبه، أوضح نائب مدير المركز التدريبي العام للشرطة العميد طاهر مسعود أن تدشين العام التدريبي الجديد يمثل انطلاقة متجددة في مسيرة التدريب والتطوير، بما يعزز قدرات رجل الشرطة على أداء واجباته الميدانية بكفاءة، وثقة، ومسؤولية قانونية.

26 سبتمبر
العدد (2230) الخميس 10 شعبان 1447هـ
الموافق 29 يناير 2026م

اعتراف أممي بفشل اتفاق ستوكهولم بعد سبع سنوات

بعثة الحديدة «أونمها» قرار بإنهاء دورها وتصفيتها بشكل كامل

توفيق الحاج

قرار يعكس تحوّلًا لافتًا في مقاربة مجلس الأمن الدولي للملف اليمني، اعتمد المجلس القرار رقم (2813) القاضي بالتمديد الأخير لولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (أونمها) حتى 31 مارس/ آذار، تمهيدًا لإنهاء دورها وتصفيتها بشكل كامل، القرار حظي بتأييد 13 دولة، مقابل امتناع روسيا والصين عن التصويت، في مشهد يعكس تباينًا واضحًا في تقييم تجربة البعثة، وحصيلة أدائها، ومدى نجاحها أو فشلها في تنفيذ المهام التي أنشئت من أجلها.

هذا القرار لا يمكن قراءته بوصفه إجراءً إداريًا روتينيًا، وإنما اعترافًا دوليًا متأخرًا بفشل واحدة من أبرز البعثات السياسية الخاصة التي أُنشئت في سياق الحرب اليمنية، وبأن استمرارها لم يعد مبررًا في ظل غياب النتائج، وتحوّل وجودها – وفق انتقادات واسعة – إلى عامل تجميد للحرب بدلًا من أن يكون أداة لمعالجته.

من ستوكهولم إلى الحديدة

تعود جذور بعثة "أونمها" إلى ديسمبر/ كانون الأول 2018، حين رعت الأمم المتحدة اتفاق ستوكهولم بين الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا وجماعة الحوثي الارهابية في لحظة كانت فيها محافظة الحديدة على شفا مواجهة عسكرية كبرى، المدينة الساحلية، التي تضم الموانئ الرئيسية الثلاثة (الحديدة، الصليف، رأس عيسى)، تمثل شريانًا اقتصاديًا وإنسانيًا بالغ الأهمية، إذ تمر عبرها النسبة الأكبر من واردات الغذاء والوقود والمساعدات.

جاء اتفاق ستوكهولم كحل إسعافي هدفه الأساسي وقف المعركة في الحديدة، وليس تسوية شاملة للحرب في اليمن، ونصّ على وقف إطلاق النار، وإعادة انتشار متبادل للقوات خارج المدينة والموانئ، ونزع الطابع العسكري عنها، إضافة إلى ترتيبات إنسانية وأمنية، وتفاهمات أخرى شملت ملف الأسرى وتهدئة القتال في تعز.

وفي يناير/ كانون الثاني 2019، أصدر مجلس الأمن قراره رقم (2452) الذي أنشأ بموجبه بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، لتكون ذراعًا ميدانية تراقب تنفيذ الاتفاق وتدعم لجنة تنسيق إعادة الانتشار، وتتحقق من التزام الأطراف ببنوده.

المهام المعلنة

من الناحية النظرية، كانت مهام "أونمها" واضحة ومحددة: مراقبة وقف إطلاق النار، دعم تنفيذ إعادة الانتشار، تسهيل عمل لجنة التنسيق المشتركة، والمساهمة في خلق بيئة آمنة ومستقرة في الحديدة وموانئها، ولتعزيز حضورها، نشرت الأمم المتحدة في أكتوبر/ تشرين الأول 2019 خمس نقاط مراقبة في مواقع استراتيجية داخل المدينة ومحيطها.

غير أن الفجوة بين النصوص والواقع سرعان ما اتسعت، فوقف إطلاق النار ظل هشًا فترة ثم تحول من خروقات الى هجمات متواصلة ومتكررة من قبل مليشيا الحوثي الإرهابية في حين تعثرت إعادة الانتشار منذ أشهرها الأولى، ولم يُنفذ نزع سلاح المدينة، بل على العكس، عززت جماعة الحوثي الإرهابية وجودها العسكري والأمني، واستحدثت تشكيلات وعصابات ونقاط نفوذ جديدة داخل المدينة والموانئ.

ورغم ذلك، اكتفت البعثة في معظم الأحيان بتسجيل الخروقات أو التعبير عن "القلق"، دون اتخاذ مواقف حازمة أو تحميل طرف بعينه مسؤولية التعطيل، رغم وضوح الطرف المسؤول والمتمثل في مليشيا الحوثي الارهابية، وهو ما فتح الباب واسعًا أمام انتقادات متزايدة لدورها وأدائها.

تواطؤ وانحياز

على مدى سنوات عملها، وُجهت إلى بعثة "أونمها" اتهامات متكررة بالتقصير، بل وبالانحياز الصريح والواضح لصالح جماعة الحوثي الارهابية، إذ اتهمت الحكومة اليمنية ومحللون سياسيون وناشطون البعثة بالتعامل بمرونة مفرطة مع خروقات مليشيا الحوثي الإرهابية، وغض الطرف عن تحركاتها العسكرية، مقابل تشدد أكبر في التعاطي مع الحكومة.

ومن أبرز الاتهامات التي طُرحت، قبول البعثة بما سُمّي "إعادة الانتشار الأحادي" الذي نفذته جماعة الحوثي في عام 2019، حيث انسحبت قوات تحمل زيًا حوثيًا واستُبدلت بعناصر محلية موالية لها، مع بقاء السيطرة الفعلية للمليشيا، وهو ما اعتبرته الحكومة اليمنية التفافًا واضحًا على الاتفاق، جرى تمريره بغطاء أممي.

كما أُخذ على البعثة فشلها في منع استغلال مليشيا الحوثي الارهابية لموانئ الحديدة، سواء من خلال تهريب السلاح أو توظيف عائداتها المالية في تمويل المجهود الحربي، دون أن ينعكس ذلك على صرف رواتب الموظفين أو تحسين الوضع الإنساني، كما كان متفقًا عليه.

هذه الانتقادات عززت الانطباع بأن "أونمها" تحولت من أداة لتنفيذ الاتفاق إلى مظلة تحمي الأمر الواقع الذي فرضته مليشيا الحوثي الارهابية بالقوة، وتمنحها اشراف أممي غير مباشر.

مواقف دولية متباينة

قرار التمديد الأخير والتمهيد لإنهاء البعثة كشف بوضوح عن تباين المواقف داخل مجلس الأمن. فقد رحبت المملكة المتحدة، مقدمة مشروع القرار، بالخطوة، معتبرة أن الوقت حان لانتقال منظم لمهام البعثة المتبقية إلى مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة، بما ينسجم مع واقع فشلها في تحقيق أهدافها.

الولايات المتحدة ذهبت أبعد من ذلك، حيث رأت أن عرقلة مليشيا الحوثي الإرهابية المستمرة جرّدت البعثة من غايتها الأساسية، وأن إنهاء عملها بات ضرورة، لا سيما بعد أن تحولت إلى كيان بلا تأثير فعلي.

في المقابل، عبّرت روسيا والصين عن تحفظهما، معتبرتين أن البعثة تمثل أحد أوجه الحضور الأممي القليلة المتبقية في اليمن، وأن إنهاءها قد يبعث برسائل سلبية ويؤدي إلى زعزعة الاستقرار في الحديدة غير أن منتقدين رأوا في هذا الموقف دفاعًا عن تجربة أثبتت عجزها، أكثر من كونه حرصًا حقيقيًا على السلام.

إنهاء الفشل

القرار رقم (2813) لم يكتفِ بتحديد موعد انتهاء الولاية، بل طلب من الأمين العام للأمم المتحدة إعداد خطة انتقال وتصفية، تشمل نقل المهام المتبقية، والانسحاب المنظم والآمن لأفراد البعثة وأصولها، هذا التوجه يعكس قناعة متزايدة داخل أروقة الأمم المتحدة بأن استمرار "أونمها" لم يعد مجديًا، وأن بقاءها بات عبئًا سياسيًا أكثر منه رصيدًا.

ويرى مراقبون أن إنهاء دور البعثة جاء بعد سنوات من الفشل والعبث وعدم الإنجاز، وأنه يمثل اعترافًا ضمنيًا بأن النهج الذي أُدير به ملف الحديدة لم يكن ناجحًا، وأن الرهان على "التهدئة المؤقتة" دون آليات تنفيذ وضغط حقيقية، أدى إلى تجميد الصراع بدل حلّه.

سبع سنوات إخفاق

بعد نحو سبع سنوات على إنشاء بعثة "أونمها"، تغادر التجربة المشهد اليمني مثقلة بالإخفاقات والأسئلة, فلم يتحقق السلام في الحديدة، ولم تُنفذ بنود الاتفاق الجوهرية، ولم تتحول البعثة إلى عامل بناء ثقة، بل أصبحت – في نظر كثيرين – رمزًا لخلل عميق في إدارة الأزمات الدولية.

إن إنهاء دور "أونمها" لا يعني نهاية أزمة الحديدة، لكنه يطوي صفحة تجربة أممية فشلت في ترجمة قرارات مجلس الأمن إلى واقع ملموس، ويعيد طرح سؤال جوهري حول فاعلية البعثات الأممية في النزاعات المعقدة، عندما تُدار بلا أدوات ضغط حقيقية، وبلا مساءلة عن النتائج.

وبينما ينتقل الملف إلى مكتب المبعوث الأممي، يبقى التحدي الأكبر متمثلًا في كيفية تجاوز إرث الفشل، ومنع تكرار أخطاء الماضي، في مسار لا يزال طويلًا

سليمان العقيلي

معاً في مواجهة الإرهاب الإماراتي

أيها العدنيون.. حانت لحظة الحقيقة والتشبث بالوحدة والأمل

تأتي العملية الإرهابية الغادرة التي استهدفت القائد في ألوية العمالقة، العميد حمدي شكري، لتؤكد مجدداً أن قوى الشر والعنف المدعومة من ابوظبي لا تزال تسعى لإغراق العاصمة المؤقتة عدن والمحافظات الجنوبية في دوامة الفوضى، بعد أن بدأت مؤشرات الأمن والاستقرار بالعودة إلى الحياة العامة، وشرعت المشاريع التنموية في التحرك على الأرض بدعم من التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية.

إن توقيت هذه الجريمة ليس بريئاً، فهو يأتي في مرحلة دقيقة يسعى فيها الجميع إلى ترتيب البيت الداخلي، وصرف رواتب الموظفين، وتهيئة بيئة آمنة للتنمية والاستقرار. فالإرهاب لا يستهدف الأفراد بقدر ما يستهدف الأمل المتجدد لدى المواطنين الجنوبيين بأن القادم أفضل، وبأن الجنوب قادر على تجاوز سنوات الفوضى والضياع نحو مرحلة من الاستقرار والازدهار.

وتعكس هذه الحادثة الأليمة الحاجة الماسة إلى تكامل الجهود بين القوى الوطنية والأجهزة الأمنية والمجتمعية لملاحقة العناصر الإرهابية ومن يقف خلفها. فالتجارب أثبتت أن وحدة الصف هي السلاح الأقوى في مواجهة مشاريع الفوضى، وأن التناحر الداخلي لا يخدم سوى من يتربص بأمن عدن واستقرارها.

في المقابل، يجب التأكيد أن قوات العمالقة التي لطالما قدمت التضحيات وخاضت معارك الدفاع عن الوطن، تمثل اليوم خط الدفاع الأول عن الجنوب، وأن استهدافها هو بسبب عدم انصياعها للمشروع الإسرائيلي وهو يمثل استهدافاً شاملاً لكل مشروع وطني يسعى لترسيخ الأمن واحترام كرامة المواطن، وإعادة الثقة بالمؤسسات الشرعية والأمنية.

ورغم بشاعة الجريمة فإن الجهات الأمنية في المحافظات الجنوبية تمضي بخطى ثابتة نحو تعزيز الأمن وحماية الاستقرار، بدعم ومتابعة من قيادة التحالف، فيما يبرهن المواطن الجنوبي وعياً متزايداً بخطورة الانجرار خلف دعوات الفتنة والانقسام. فالوطن لا يُحفظ إلا بتكاتف أبنائه ووقوفهم صفاً واحداً ضد كل من يحاول جر البلاد إلى الفوضى أو تنفيذ أجندات خارجية.

لقد بدأت ملامح مرحلة جديدة من الأمل والتنمية في عدن وحضرموت وبقية المحافظات، مع مشاريع البنية التحتية وإعادة الخدمات وإخراج المعسكرات من المدن، وهذه العملية الإرهابية لن تنجح في تعطيل هذا المسار الذي تدعمه الإرادة الشعبية والرؤية الجادة للتحالف في نقل اليمن من مرحلة الأزمات إلى الاستقرار والبناء.

ستبقى عدن رمز الصمود، وسيبقى أبناؤها ومعهم كل الجنوبيين صفاً واحداً في مواجهة قوى الإرهاب والتطرف والإقصاء. متمسكين برغبتهم في حياة آمنة وكريمة. مؤمنين بأن الأمن يصنعه التلاحم مع الدولة، وأن الطريق نحو مستقبل أفضل لا يمكن أن يُرسم بالخوف، بل بالإصرار على تجاوز الجراح وصون المكاسب التي بدأت بالتحقق.

على كل من تسوّل له نفسه المساس بأمن عدن أو استقرارها أن يدرك أن الرد سيكون حاسماً، وأن الجنوب لن يعود إلى الوراء مهما تآمرت الأجندات ومهما تحركت أدوات الفوضى.

عدن اليوم تحت حماية رجالها الأوفياء. مسنودين بأشقائهم في التحالف. وأي محاولة للإخلال بأمنها ستُواجه بالقوة والحزم. هذه ابتداء من اليوم ستكون مدينة السلام والبناء، ولن تكون ساحة لتصفية الحسابات أو تنفيذ أوامر الغرباء. فلتطمئنوا.

عدن ستكون عصيّة على الإرهاب والميدان سيحسم الكلمة لمن يدافع عنها لا لمن يتآمر عليها ويقدمها لقمة للأجنبي.

26 سبتمبر
العدد (2230) الخميس 10 شعبان 1447هـ
المـوافـق 29 يناير 2026م

الدول تبنى بالعزم والحزم

منصور الغدرة

الدول تبنى بالحزم والصرامة، لا بالمراضاة والمداهنة، وحرية التعبير عن الرأي، لا تترجمها الاحتجاجات والمظاهرات في الاوضاع والظروف الطبيعية، فكيف سيكون الحال حينما يسمح لمثيري الفوضى تنظيم مظاهرة واحتجاجات، والبلاد تعيش حالة الطوارئ، فضلا إلى أن الداعي لهذه الاحتجاجات شخص مطلوب للعدالة -عيدروس الزبيدي-الذي دعا من مكان مخبأه في قاعدة عسكرية في ابوظبي- فلول مجلسه المنحل، بعد ساعات من العملية الإرهابية التي استهدفت تصفية القائد العسكري السلفي في قوات العمالقة العميد حمدي شكري، الذي كان له دور كبير في تأمين القصر الرئاسي ومعظم المؤسسات في العاصمة المؤقتة عدن عقب سحبها من تحت سيطرة مليشيا الهارب عيدروس الزبيدي دمية صبية حكومة أبو ظبي التي تقف وراء هذه العملية الارهابية، بالاعتراف الضمني لمستشار العربدة الصبيانية، محمد عبدالخالق عبدالله، الذي قال في إحدى تغريداته سترون من الآن عودة الإرهاب بعد انسحاب الطرف الصادق في محاربته، وفي تغريدة أخرى، قال: الإمارات لا تترك اصدقاءها في منتصف الطريق!

وفي الوقت الذي كان الانتقالي المنحل يحشد، منذ الاربعاء الفائت، فلوله وينقلها من محافظة الضالع ومن ردفان ويافع الى العاصمة المؤقتة عدن من أجل المشاركة في الاحتجاجية والمظاهرات في ساحة العروض في خور مكسر، كانت وزارة الداخلية والاعلام الامني لوزارة الداخلية، تصدر بيانات تحذيرية للداعين والمنظمين لهذه الاحتجاجات والمظاهرات التي يبدو انه اعتمدها بقايا الانتقالي المنحل اسبوعيا، بأن البلاد- كل أراضي الجمهورية لا تزال في حالة الطوارئ المعلنة من قبل رئيس مجلس القيادة الرئاسي في 30 ديسمبر الماضي ولمدة 90 يوما، قابلة للتمديد. وحينما لم تجد استجابة لتحذيراتها ذكرت القائمين على تلك المظاهرات بانها لن تسمح لأي تجمعات او وقفات احتجاجية مناهضة للدولة دون الحصول على ترخيص وموافقة مسبقة من جهات الاختصاص وفقا للقانون، حتى هذا لم يلق استجابة.

وما لم يستوعبه العقل ولا المنطق أن تقابل تحذيرات وزارة الداخلية، تصريحات السلطة المحلية بالعاصمة المؤقتة بعدن، وحديثها المطمئن لمنظمي المظاهرات والاحتجاجات في ساحة العروض، ووعدها بتأمين لتلك المظاهرات التي دعا لها الفار والمطلوب للعدالة عيدروس الزبيدي، رئيس المجلس الانتقالي المنحل، تعد انتهاكا صارخا لقرار حالة الطوارئ التي اعلنها رئيس مجلس القيادة الرئاسي مدة 90يوما، بل أن هذا الانتهاك يفتح الباب امام التشكيك بمشروعية الاجراءات التي اتخذت والقرارات التي اصدرها مجلس القيادة وبني عليها معركة استلام المعسكرات وتحرير المحافظات الشرقية والجنوبية عموما وطرد الامارات المجلس الانتقالي من محافظات حضرموت والمهرة وسقطرى ومن أبرزها قرار حالة الطوارئ.

والجميع يعرف ماذا يعني حالة الطوارئ، يعني تعطيل القوانين وفي مقدمة ذلك تعطيل الحقوق وحرية التعبير التي من شأنها اعاقة تحقيق الاهداف التي لأجلها اعلنت حالة الطوارئ في البلاد، فكيف تسمح سلطات الدولة المحلية بتنظيم المظاهرات من قبل كيان كان سببا رئيسيا في اعلان حالة الطوارئ وهو المجلس الانتقالي الجنوبي المنحل، فضلا إلى أنه منحل، بل إنه قد رفعت شعاراته وأعلامه وصور اشخاص محالين إلى النائب العام بتهمة الخيانة والتمرد..

قرار جمهوري بإعلان الطوارئ

وكان فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي القائد الاعلى للقوات المسلحة، أصدر في تاريخ 2025/12/30قرارا جمهوريا بإعلان حالة الطوارئ في كافة أراضي الجمهورية ابتداءً من يوم الثلاثاء 2025/12/30م، ولمدة 90 يوماً قابلة للتمديد.

فيما يلي نص القرار..

قرار رئيس مجلس بإعلان حالة الطوارئ

رئيس مجلس القيادة الرئاسي،،

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.

وعلى المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

وعلى قرار إعلان نقل السلطة وتشكيل مجلس القيادة الرئاسي. واستناداً إلى الصلاحيات الممنوحة لنا بموجب الدستور، وبمقتضى المادة (1) فقرة (ز7-) من القرار رقم (9) لسنة 2022م، وحفاظاً على أمن المواطنين كافة، وتأكيداً على الالتزام بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله، وسلامة أراضيه، ولضرورة مواجهة الانقلاب على الشرعية المستمر من العام 2014م، والفتنة الداخلية التي قادتها عناصر التمرد العسكرية التي تلقت أوامر من دولة الإمارات العربية المتحدة بالتحرك عسكرياً ضد المحافظات الشرقية بهدف تقسيم الجمهورية اليمنية، وما قامت به من انتهاكات جسيمة بحق المواطنين الأبرياء، فقد أصدرنا الإعلان بما هو آت:

أولاً: تعلن حالة الطوارئ في كافة أراضي الجمهورية ابتداءً من يوم الثلاثاء 2025/12/30م ولمدة 90 يوماً قابلة للتمديد.

ثانياً: على جميع القوات والتشكيلات العسكرية في محافظتي حضرموت والمهرة التنسيق التام مع قيادة تحالف دعم الشرعية ممثلة بالمملكة العربية السعودية والعودة فوراً لمواقعها ومعسكراتها الأساسية دون أي اشتباك وتسليم كافة المواقع لقوات درع الوطن.

ثالثاً: يمنح محافظو حضرموت والمهرة كافة الصلاحيات لتسيير شؤون المحافظتين، والتعاون التام مع قوات درع الوطن حتى استلامها للمعسكرات.

رابعاً: يفرض حظر جوي وبحري وبري على كافة الموانئ والمنافذ لمدة 72 ساعة من تاريخ هذا الإعلان باستثناء ما يصدر بإذن وتصريح رسمي من قيادة تحالف دعم الشرعية.

خامساً: تلتزم جميع الجهات في الدولة بتنفيذ هذا الإعلان والتقيد به.

لكن الافظع من كل ذلك أن المنظمين والمشاركين في تلك المظاهرات والاحتجاجات- للأسف- معظمهم عسكريون جاء تحشيدهم إلى ساحة العروض من داخل معسكرات الانتقالي في مدينة عدن ومن محافظات الضالع ولحج وأبين، بعد أقل من 72ساعة صرف اللجنة العسكرية السعودية برئاسة اللواء فلاح الشهراني، رواتب بالعملة السعودية لكل التشكيلات العسكرية التابعة للمجلس الانتقالي والعمالقة والمقاومة الوطنية، لشهر يناير الجاري، بعدما اعلنت دولة الامارات بأنها لن تدفع لهذه القوات رواتب ردا على طردها من اليمن ومن تحالف دعم الشرعية بسبب الجرائم والخروقات والانتهاكات الفظيعة التي ارتكبتها ضد اليمنيين واستهداف وحدة اليمن، منها الاختطاف والاخفاء القسري والتصفية والاغتيالات، وإنشائها لهذه التشكيلات المليشاوية وتدريبها وتسليحها وادارتها خارج سيطرة الحكومة- وزارتي الدفاع والداخلية- والتحالف وعملت تحت إمرة حكومة أبو ظبي لتنفيذ اجنداتها، وضد اهداف التحالف وضد استعادة مؤسسات الدولة وانهاء انقلاب مليشيا الحوثي الارهابية، والتنسيق والتعاون من خلال تنفيذ أجندة خاصة تقوض المركز القانوني لسيادة الدولة اليمنية واثارة الفوضى والفتن والنعرات الطائفية والمناطقية وتمزيق نسيج المجتمع اليمني وحدة جغرافيته، وتهديد الامن القومي العربي بالتنسيق والتعاون وخدمة لأجندة الكيان الصهيوني الاحتلال الإسرائيلي، في تطويق وخنق ومحاصرة المنطقة العربية.

كما أن تلك المظاهرات والاحتجاجات التي احتشدت إلى ساحة العروض في العاصمة المؤقتة عدن، جاءت بعد أقل من 48 ساعة من اعلان مستشار قائد القوات المشتركة لتحالف دعم الشرعية، اللواء الركن فلاح الشهراني، عن دمج هذه القوات- الاحزمة الامنية وشرطة الجهاز الامني السابق- في تشكيل جديد اطلق عليه مسمى «جهاز الأمن الوطني»، وأسند إليها مع قوات درع الوطن مسؤولية حفظ الأمن وحماية مؤسسات الدولة في العاصمة المؤقتة عدن وتطبيع الحياة في المدينة التي أغرقه المجلس الانتقالي المنحل في الفوضى منذ أكثر من عشر سنوات، وتحديدا منذ تمرده واستيلائه على مؤسسات الدولة في العاصمة المؤقتة عدن عقب تحريرها وطرد مليشيا الحوثي منها في يوليو 2015.

واما من حيث حجم الاحتشاد، وكيفية جرى احتشاده هؤلاء العسكريين؟!

صحيح ان مصادر محلية وشهود عيان، أكدوا أن عدد لابأس به نقلوا من الضالع وردفان ويافع، بعدما دفعت لهم مبلغ خمسين ألف ريال مصاريف لكل فرد مقابل الحضور إلى ساحة العروض، بالإضافة إلى مبالغ دفعت لأصحاب السيارات لنقل المتظاهرين.

وتحدثت مصادر أن اموالا كبيرة حولت من أبو ظبي لمسؤول المالية المشرفة على تنظيم هذه المظاهرات والاحتجاجات. بينما هناك خلايا أخرى مسؤولة على تمويل العمليات الارهابية التي خطط لتنفيذها في عدة مدن جنوبية في مقدمتها العاصمة المؤقتة عدن، خاصة مع اعلان مصادر بقرب موعد عودة مسؤولي الدولة اليمنية- مجلس القيادة والحكومة اليمنية ومجلسي النواب والشورى- للعمل من داخل العاصمة المؤقتة عدن.

الجميع يعرف أن حكومة أبو ظبي أنشأت مليشيا مسلحة قوامها 120ألف عنصر، بالإضافة إلى الاحزمة الأمنية، غالبية منتسبيها ما يزالون في ثكناتهم ومعسكرات الدولة الموجودة داخل العاصمة المؤقتة عدن، والتي استولت عليها مليشيا الانتقالي بغطاء جوي لطيران الحربي الامارات خلال فترات تمرداته الثلاثة في عامي 2018،2019، ومن حينها يرفضون اخلاءها واعادة تموضعها خارج المدينة رغم أن مستشار قائد القوات المشتركة لتحالف دعم الشرعية، اللواء الركن فلاح الشهراني، رئيس وفد اللجنة العسكرية العليا التابعة للتحالف والمشرفة على دمج التشكيلات العسكرية تحت قيادة عسكرية واحدة، دعا في وقت سابق، هذه المعسكرات القتالية بالخروج من المدينة إلى مواقعها الطبيعية ومسرح عملياتها في جبهات القتال ضد مليشيا الحوثي، وترك أمن وتأمين وتطبيع الحياة في مدينة عدن لقوات «جهاز الامن الوطني» المعلن تشكيلاته على إثر دمج قوات درع الوطن مع التشكيلات الامنية السابقة، من الانتقالي والعمالقة، ولايزال العمل جار لاستلام المعسكرات داخل المدينة والنقاط الامنية على مداخلها، ويجري على ثلاثة مراحل، والمرحلة الثالثة خصصتها اللجنة العسكرية لإخراج هذه المعسكرات.. لكن المؤشرات والوقائع على الارض، وطريقة التعامل مع هذه التشكيلات التي ترفض اخلاء المدينة من معسكراتها القتالية لا توحي بأن هذه الخطة التي وضعتها اللجنة العسكرية بالتعاون والتنسيق مع قيادة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الاركان العامة، لن تنفذها عناصر ألفت على التمرد والفوضى، وعلى استخدام معها القوة العسكرية والصميل الاخضر!

المداهنة والمراضاة التي ابتدأتها اللجنة العسكرية السعودية وسلطات الشرعية، وعدم اظهارها الحزم والجدية مع فلول الانتقالي المنحل، والتعامل معها ككيان متمرد، يجب عليه الخضوع لقرارات المرحلة، والالتزام بدستورها وقوانين الجمهورية اليمنية والوحدة اليمنية.

هذا ما شجع بالفار عيدروس وحكومة ابو ظبي الدعوة لعملائهم إلى الاحتشاد في ساحة العروض واثارة الفوضى وتنفيذ الاعمال الارهابية في العاصمة المؤقتة عدن، بل وحذف علم الجمهورية اليمنية من لافتاتهم والهوية اليمنية من خطاباتهم؛ ورفعوا بدلا عنها صور الفار عيدروس، والعلم التشطيري، وشعارات الانفصال واستعادة دولة الجنوب العربي التي لم يذكرها التاريخ اليمني ولا الغربي ولا العالمي، ولم يعرف عنها شيء.

لكنها لم تكن لا مليونية ولا يحزنون- كما يزعم ابواق مجلس الهروب الكبير، ويمكن وصفها بالآلاف فقط، وهو رقم مقدور عليه مادام وقوام مليشيا الانتقالي المنحل وحده 120 ألف مسلح، وقدر مراقبون الذين حضروا ساحة العروض عصر الجمعة الماضية، ربع هذا العدد- أي ثلاثين ألف انتقالي منحل حضر يدافع عن الالف الريال السعودي الذي كانت حكومة أبو ظبي تدفعه له شهريا، لأنهم لا يزال غير مطمئنين ان المملكة العربية السعودية سوف تستمر في دفع هذه الرواتب بأضعاف مضاعفة مع روزمة من المشاريع التنموية، بعكس ما اذا كان تعامل معهم بجدية وحزم وصرامة وتطبيق اهداف واستراتيجية المرحلة وتطبيق قرارات مجلس القيادة الرئاسي والدفاع الوطني الأعلى، وفي مقدمتها قرار اعلان حالة الطوارئ 90 يوما قابل للتمديد.

وإذا ما عدنا إلى تقديرات خبراء الهندسة والحسابات مقياس الرسم والخرائط والمساحات، فالعدد قدره مراقبون بالآلاف. بينما كان للتكنولوجيا والعم جوجل، رأي وحساب دقيق بالسينتمترات، خاصة وأن الوضع الاحتشاد وحجمه في ساحة العروض بخور مكسر، صار صداه في مشاورات الرياض، يتعلق بحجم التمثيل في مؤتمر الحوار الجنوبي الجنوبي الذي يجري الترتيب لانعقاده، وسيكون التمثيل واجندته وقضايا الحوار تتوقف على شعبيتك ووجودك وسيطرتك في الميدان.

وإن كان الامر يتوقف على مساحة سيطرتك وقوتك العسكرية والمسلحة في الميدان قد كان الانتقالي يسيطر على المناطق المحررة كاملة والتي تقدر ب75٪ من مساحة الجمهورية اليمنية.

العم جوجل إرث حزم مساحة ساحة العروض هذه ساحة العروض 52 ألف متر مربع- تقريبا- تبدأ من الجولة إلى الجولة..

ورغم انه لا يمكن للمتر المربع ان يتسع لأكثر من شخصين، لكن من الممكن أن ينضغط الشخصان لاثنين ونصف، وهذا يعني في أقصى الأحوال 125 ألف من كل المحافظات الجنوبية، وهو رقم ضعيف جدا مقابل الإمكانات التي تنفق والجهود التي تبذل من داخل ابو ظبي ومن بقايا الانتقالي المنحل المتواجدين في الرياض لهذه الفعاليات.. العهدة على جوجل إيرث.. لكن تقارير وحسابات أخرى قدرت العدد بـ 40 ألف شخص قط.

الخلاصة أن التواجد الاسبوعي في ساحة العروض، تواجدا سياسيا، ويترتب عليها نسبة التمثيل في مؤتمر الحوار الجنوبي المرتقب، وهذه مشكلة أخرى وانشقاق آخر جنوبي جنوبي، وان كانت القضايا التي سيناقشها المؤتمر المرتقب ستكون هكذا فلن يتفق المؤتمرون على القضايا الجوهرية التي هدف إليه الداعون والراعون لهذا المؤتمر.

بل أن عددا كبيرا من أبناء وبنات عدن، طالبوا بأنهم مستعدون لتنظيم احتجاجات ومظاهرات وتنظيم مهرجانات والخروج يوميا إلى ساحة العروض في عدن، ورفع أعلام الجمهورية اليمنية ولافتات بتطبيق الدستور والقانون والحفاظ على وحدة اليمن، لتتحول بذلك عدن إلى ساحة تباري وتنافس لانهاية له.

لذلك يتوجب على سلطات الدولة ووفود التحالف الداعم لها التعامل بحزم من اجل تنفيذ اجندة المرحلة وفرض حالة الطوارئ!

معظمها مسجلة وتدار من الإمارات

38 سفينة وشركة تعمل كأسطول الظل لجماعة الحوثي وإيران تطالها العقوبات الأمريكية خلال أسبوع

أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية، في الـ23 من الشهر الجاري- الجمعة، فرض عقوبات على شركات إضافية مرتبطة بإيران، وشملت العقوبات 9 سفن ومالكيها، موجودة في دول مثل الهند وسلطنة عُمان والإمارات، إضافة إلى 8 شركات مرتبطة إدارة مسؤولة عن نقل النفط الإيراني الذي تبلغ قيمته مئات الملايين من الدولارات. وفي الوقت نفسه ليصل عدد الكيانات والأفراد المرتبطين بالنظام الإيراني وجماعة الحوثي الذين أدرجتهم وزارة الخزانة الأمريكية في قائمة العقوبات إلى 38 كيانا وفردا خلال أسبوع واحد فقط، معظمها مسجلة وتتواجد في دولة الامارات، بعدما كانت قد أدرجت الاسبوع قبل الماضي 21 كيانا وفردا في قائمة العقوبات جميعها تتواجد ومسجلة في الامارات.

وقالت وزارة الخارجية الأميركية في بيان: إن "وزارة الخزانة فرضت عقوبات على 8 شركات، و9 سفن ضمن ما يُعرف بأسطول الظل التابع لإيران"، وتابعت "هذه الكيانات قامت بشحن نفط ومنتجات نفطية إيرانية، بما في ذلك غاز مسال، بقيمة مئات الملايين من الدولارات، ما أسهم في تمويل النظام الإيراني، وقواته الأمنية". وأضافت: "هذه الخطوة تهدف إلى حرمان إيران من الموارد التي تُستخدم فيقمع الشعب الإيراني، الذي احتج على سوء الإدارة الاقتصادية، وارتفاع معدلات التضخم، وتدهور البنية التحتية، ونقص المياه والكهرباء".

وذكرت الخارجية الأميركية أن العقوبات الجديدة ستقيّد قدرة إيران على تصدير النفط والمنتجات النفطية عبر "آليات غامضة واحتيالية"، وستحد من قدرتها على تمويل ما وصفته بـ"السلوكيات الخبيثة" داخلياً وخارجياً.

وكانت وزارة الخزانة الامريكية، اعلنت الجمعة قبل الماضي ال17يناير الجاري، ادراج 21 كيانا وفردا في قائمة العقوبات لتورطها في تسليح جماعة الحوثي الإرهابية، وتمويل الحوثيين بالمال والتهريب السلاح والنفط الذي ساعد الحوثيين على استمرارهم في الحرب الدائرة باليمن وتهديدهم للملاحة الدولية في البحرين الاحمر والعربي وخليج عدن.

هذه العقوبات اعادت إلى الاذهان الاعلان من وقت لآخر عن ضبط بعض شحنات الاسلحة الايرانية وهي في طريقها لمليشيا الحوثي ما هي إلا ترجمة حقيقية لنشاط اسطول الظل الاماراتي في تهريب السلاح وانتهاك قرارات الحظر الدولية في تهريب السلاح لجماعة الحوثيين، كما أنه تجسيد حقيقي للدعم الاماراتي للحوثيين ضد تحالف دعم الشرعية في اليمن لإنهاكه واطالة امد الحرب في اليمن.

ومصطلح "اسطول الظل" (Shadow Fleet) يشير إلى شبكة واسعة من السفن تنشط في اعمال التهريب وتجاوز العقوبات والقرارات الدولية، حيث تستخدم أساليب خادعة (مثل تعطيل نظام تحديد المواقع، تغيير الأعلام، الملكيات المعقدة) لنقل البضائع الخاضعة للعقوبات، لتجاوز القيود الدولية وتجنب الرصد.

وافصاح وزارة الخزانة الامريكية عن جنسية الكيانات والافراد التي طالتها العقوبات بأن مكاتب اداراتها وتسجيلها في الامارات في هذا الوقت تحديدا. إنما هو ابلاغ بارتكاب جرائم وانتهاك قرارات دولية من قبل حكومة أبو ظبي ودعمها لجماعة الحوثيين ضد تحالف دعم الشرعية اليمنية التي تعتبر دولة الامارات عضو في هذا التحالف، ولإثبات أن تواجد الامارات في هذا التحالف إنما شكلي وان عداء الامارات لجماعة وإيران غير حقيقي وانه في الاساس تعاون نابع من تحالف وتخادم. كما أنه تأكيد على تخادم المجلس الانتقالي المنحل مع جماعة الحوثيين، وهو تأكيد كذلك لما اعلنه القيادي في المجلس الانتقالي احمد بن بريك قبل عدة سنوات عبر وسائل اعلام الانتقالي نفسه أن السلاح لم يهرب الى جماعة الحوثيين سرا. وانما يتم تهريبه عن طريق ميناء عدن، وقال" السلاح والطيران المسير يتم عبر ميناء عدن".

وتأسيسا على ذلك، فقد أعلن خلال سنوات الحرب في اليمن، عشرات المرات عن اكتشاف وضبط شحنات وحاويات اسلحة مخزنة في ميناء واحواش العاصمة المؤقتة عدن، كانت في طريقها أو قبل وصولها إلى مليشيا الحوثي، وهي في الحقيقة لم تكن مهربة وإنما كانت تسلم للحوثي تسليما كدعم للحوثي من حكومة أبوظبي التي كانت حتى الشهر الماضي تسيطر سيطرة تامة على سواحل وبحار وموانئ اليمن قاطبة. كما ضبطت القوات الدولية وقوات خفر السواحل اليمنية عن عشرات السفن المحملة بالأسلحة الايرانية قبل وصولها إلى جماعة الحوثي. الامر يعيد بذاكرة كل متابع ومراقب الى نشاط « اسطول الظل الاماراتي» في تمويل وتسليح وتهريبه لجماعة الحوثي الى ان معظم السفن والشحنات الاسلحة، سواء التي تمكنت من الوصول إلى جماعة الحوثي أو التي تم الاعلان عن ضبطها كان يقف وراءها لوبي وتقع ضمن نشاط اسطول الظل الاماراتي، وأن شحنة الاسلحة التي كانت تقلها سفينة "روابي" الاماراتية في البحر الاحمر في 2022/1/3، لم تقم جماعة الحوثي بالقرصنة على السفينة كما أعلن حينها، وإنما سلمتها الامارات لجماعة الحوثي تسليم، خاصة وان السفينة كانت قادمة من موانئ الامارات بمزاعم انها تحمل مواد طبية الى ميناء جيزان، لكن جماعة الحوثي نفت ذلك واكدت ان السفينة شحنة اسلحة واثبتت ذلك بالصور والفيديوهات لمحتوى السفينة.

إعلان وزارة الخزانة الامريكية عقوبات عن شركات وافراد في دولة الامارات، متورطين في تهريب السلاح للحوثيين، لقي تفاعلا كبيرا لدى السياسيين والكتاب والمراقبين السعوديين الذين اوردوا وقائع تدين حكام الامارات في دعم وتمويل جماعة الحوثي الارهابية في اليمن، حيث اكد الكاتب السعودي سليمان العقيلي، ان اتهام الامارات بدعم الحوثيين منذ وقت مبكر يعود الى فترة اقتحام الحوثيين للعاصمة صنعاء في ايلول 2014، وان الامارات ساعدت في تسهيل الاقتحام عبر دعم مالي ولوجستي، وتقديم مليار دولار للاستيلاء على صنعاء، وفي أغسطس 2014، افاد تقرير أن وفداً إماراتياً سرياً التقى بصالح واثنين من قادة الحوثيين في صنعاء لتنسيق خطط الاستيلاء على السلطة.

وأوضح العقيلي في مقالة نشرها على حسابه في منصة(x): ان العلاقات بين الامارات وجماعة الحوثيين في اليمن معقدة. حيث تظهر الإمارات رسمياً كجزء من التحالف العربي ضد الحوثيين منذ عام 2015 لكنها تواجه اتهامات مستمرة بدعم غير مباشر أو السماح بأنشطة تمويلية وتجارية

العقوبات الأمريكية تفضح أسطول الظل الإماراتي البحري المتورط في تهريب الأسلحة للحوثيين

سياسيون سعوديون: الإمارات تدعم الحوثيين من وقت مبكر ولدينا وثائق تؤكد ذلك

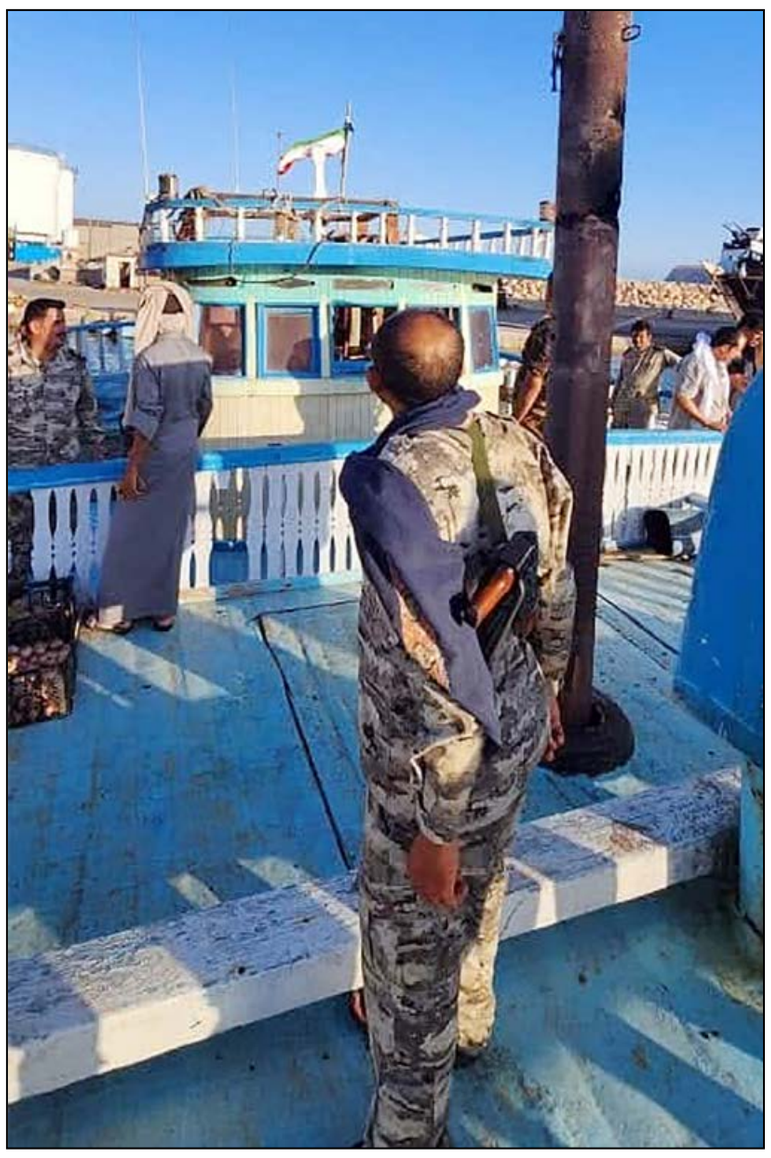

تدعم الحوثيين عبر شبكات في دبي وغيرها. هذه الاتهامات غالباً ما تكون مرتبطة بالتهريب النفطي، التمويل المالي، والتجارة غير الشرعية.

واشار إلى ان دعم الامارات لجماعة الحوثيين مر بثلاث مراحل، في الاولى كان خلال اقتحام صنعاء (2014-2015)، والاستيلاء على السلطة كجزء من خطة مزعومة لإضعاف حزب الإصلاح (الذي تعتبره الإمارات عدواً)، وللمعلومية لم يوجه الحوثيون طلقة واحدة ضد حزب الإصلاح اثناء وبعد سيطرتهم على صنعاء، مما يثير الشكوك حول دوافع دعمهم للحوثيين وان كان بهدف إيذاء المملكة.

وتابع قائلا: المرحلة الثانية، كانت خلال الفترة المتوسطة (2015-2023)، وهي فترة التحالف والشكوك المتنامية، رغم مشاركتها في التحالف، استمرت الاتهامات بأن الإمارات تسمح بأنشطة دعم غير مباشرة للحوثيين عبر دبي مركز التجارة الإقليمي وعلى سبيل المثال: في 2018، هاجم الحوثيون أبو ظبي بطائرات مسيرة، مما أدى إلى اتفاق ستوكهولم حول الحديدة، وانسحاب إماراتي جزئي من اليمن في 2019 . بعض التقارير ربطت ذلك بدعم إماراتي سري للحوثيين، بما في ذلك تسريب معلومات استخباراتية أو تهريب أسلحة.

وأضاف: في 2021-2023، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على شبكات إماراتية مرتبطة بالحوثيين، مثل شركة Adoon General Trading في دبي، التي اتهمت بغسل أموال للحوثيين عبر وسطاء إيرانيين. كما ذكرت تقارير أن الإمارات سمحت بتهريب نفط إيراني إلى الحوثيين مما يدر ملايين الدولارات لتمويل هجماتهم على السفن في البحر الأحمر، مؤكداً أن هذه الشكوك تعززت بسبب خلافات الإمارات مع الحكومة اليمنية مما دفعها لدعم الانفصاليين الجنوبيين ضد الحكومة المركزية، وهذا أضعف الجبهة المعادية للحوثيين.

وأكد ان المرحلة الثالثة تمثل في التصعيد الأخير: العقوبات على شركات إماراتية والتمويل المستمر (2024-2026)، منذ 2024، تصاعدت العقوبات الأمريكية على شبكات في الإمارات تدعم الحوثيين، مشددة على أن دبي أصبحت مركزاً للتهريب الإيراني. في يوليو 2024، فرضت عقوبات على 13 مسؤولاً حوثياً وكيانات مرتبطة، بما في ذلك شركات إماراتية متهمة بدعم مالي. وفي 2025، أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية أكبر حملة عقوبات على الحوثيين، شملت 32 فرداً وكياناً في الإمارات، مثل Tyba Ship Management DMCC في دبي، التي نقلت نفطاً إيرانياً بقيمة ملايين الدولارات إلى موانئ حوثية. كما عوقبت شركات مثل Arkan Mars Petroleum في الإمارات لاستيراد نفط إيراني يمول الحوثيين.

وختم العقيلي مقالته بالقول: أما العقوبات على "جنة الأنهار للتجارة العامة" (Jannah Al Anhar General Trading LLC) في دبي فقد أعلنت في 16 يناير 2026 كجزء من عقوبات على 21 كياناً وفرداً، متهمة بغسل أموال وتهريب نفط إيراني لتمويل هجمات الحوثيين في البحر الأحمر. هذه العقوبات تؤكد أن الإمارات، رغم موقفها الرسمي، تسمح بأنشطة تجارية غير رسمية تدعم الحوثيين، مما يعزز الاتهامات السعودية بأن الإمارات تضعف الجبهة المعادية للحوثيين من خلال دعمها للحوثيين وللانفصاليين الجنوبيين حلفاء ابوظبي المتهمين بأنهم كانوا يمررون الأسلحة الايرانية من موانئ الجنوب للحوثيين.

من جهته، قال الناشط السعودي احمد العتيبي: إن عقوبات واشنطن تفضح خيانة الامارات وتمويلها صواريخ الحوثي التي يتم اطلاقها على الرياض ومكة، مؤكدا أن هذا الاعلان ليس مجرد إعلان عقوبات، وانما محضر إدانة دولي، وفضيحة موثّقة، وصفعة مدوّية تسقط آخر أوراق التوت عن مشهد الخداع الإقليمي.

وأوضح العتيبي "نحن لا نتحدث عن "اشتباه" ولا "تحقيق أولي"، بل عن قرار رسمي من الخزانة الأمريكية يحدد بالأسماء والكيانات والمسارات، وكل شركة إماراتية كانت تمثل الشريان المالي الأخطر لمليشيا الحوثي، وتدير عمليات غسل وتمرير أموال النفط والتهريب، وشراء معدات وقطع مرتبطة بالتسليح، بعيداً عن أي رقابة، داعيا إلى أنه يجب أن تُقال الحقيقة بلا مواربة ولا دبلوماسية، بأن كل صاروخ أُطلق على الرياض، كل طائرة مسيّرة حلّقت باتجاه مكة المكرمة، كل استهداف للمصافي والمنشآت الحيوية، لم يكن قرار حوثياً منفردا، بل كان ممّولاً، ومسهّلاً، ومحمياً عبر قنوات إماراتية تعمل في الظل.

واشار إلى أن الأخطر ليس التمويل وحده، بل الخيانة المركبة المتمثل: بالحضور الاسمي ضمن {القوات المشتركة، وخلف الكواليس، فتح الخزائن للحوثي، وتأمين الوقود والمال والمعدات، وإطالة عمر الحرب، وتغذية آلة القتل التي استهدفت السعودية مباشرة، وهذا ليس اختلاف سياسات، وليس تباين مواقف او سوء تقدير.. وقال" هذا عمل عدائي مكتمل الأركان، موثّق دولياً، ويصنَّف كخيانة سياسية وأمنية صريحة، فمن كان يتباكى على {التحالف} أمام الكاميرات، كان في الواقع يمرر أموال السوق-السوداء، يسهّل تهريب النفط، يشتري معدات ذات استخدام عسكري، ويؤمّن للحوثي القدرة على الاستمرار في استهداف السعودية وأمنها ومقدساتها.

ولفت إلى أن اليوم، وبشهادة واشنطن نفسها، يتضح أن: الحوثي لم يكن يتحرك وحده، وصواريخه لم تكن تصنع من فراغ، و"الشريك" الذي ادعى الوقوف في الصف، كان يطعن من الخلف ويغذي العدو بالأكسجين. وهذه العقوبات ليست نهاية، بل كشف حساب متأخر، ومن اليوم فصاعداً، كل إنكار هو كذب، وكل محاولة تبرير هي استغباء.

واكد ان كل حديث عن "حسن نوايا" سقط تحت ثقل الأسماء والكيانات والسفن المدرجة، وأن التاريخ لن يكتب هذه المرحلة كـ"خلاف"، بل كـخيانة موثقة بالأدلة الدولية، ودعم مباشر لمليشيا استهدفت الرياض، وحاولت تلويث سماء مكة، وضربت أمن المنطقة بالكامل.

وفي حين تم رصد 13 سفينة من أسطول الظل الإماراتي متورطة في تهريب مكونات الأسلحة والكيماويات والمتفجرات، وشحن الوقود الإيراني، إلى جماعة الحوثي، عبر مكاتب في دبي باستخدام وثائق مزوّرة.

أوضحت الخزانة الامريكية في بيانها أن الحوثيين يجنون أكثر من ملياري دولار سنويًا من بيع النفط بطرق غير مشروعة، بدعم إيراني، عبر شركات في الإمارات وسلطنة عُمان، من بينها شركات نفط وخدمات لوجستية ومالية، إضافة إلى شبكات صرافة، مشيرة إلى سعي الحوثيين لإنشاء شركات طيران وشراء طائرات لاستخدامها في التهريب وتوليد الإيرادات عبر تشغيلها في نقل المسافرين، مؤكدة استخدام المليشيا بورصة دبي في أنشطتها المالية.

أبرز الشركات التي طالتها العقوبات مسجلة في الإمارات

وكانت وزارة الخزانة الامريكية اعلنت السبت قبل الماضي، عن عقوبات طالت 21كيانا وفردا، وهذه الشركات هي الواجهات التجارية (معظمها في الإمارات) تستخدم لتهريب النفط وتمويل أسلحة إلى الحوثي منها:

Adeema Oil FZC

شركة واجهة مقرها الإمارات مملوكة لوليد البيداني وتستخدم في أنشطة التهريب

Alsaa Petroleum and Shipping FZC

شركة شحن ونقل نفطي مقرها الإمارات مملوكة للمدعو عمران أصغر

New Ocean Trading FZE

واجهة تجارية مقرها الإمارات متورطة في شبكة التمويل غير المشروع

Janat Al Anwar General Trading LLC

شركة تجارة عامة مقرها الإمارات تعمل كواجهة لأنشطة الحوثيين

Arkan Mars Petroleum DMCC

شركة مقرها دبي (DMCC) مرتبطة بملكية وتشغيل شركات الواجهة النفطية

Rabya for Trading FZC

شركة تجارية متورطة في عمليات تهريب الأسلحة والمعدات

Wadi Kabir Co. for Logistics Services

شركة خدمات لوجستية تستخدم كغطاء لنقل شحنات عسكرية محظورة

Al Sharafi Oil Companies Services

كيان نفطي يمني يستخدم لتسهيل بيع النفط وتوليد الإيرادات للجماعة

صحفي سعودي: 19 سفينة وفرد تهرب النفط والسلاح الإيراني إلى الحوثي

إلى ذلك أكد الصحفي الاستقصائي السعودي، حسين الغاوي، انه قام برصد الأشخاص والشركات التي أُدرجت على لائحة العقوبات الأمريكية خلال الأشهر الماضية بسبب تهريبها النفط الإيراني والأموال والسلاح إلى جماعة الحوثي، مقرها الإمارات، واورد اسمائهم على النحو التالي:

- **Al Sharafi Oil Companies Services**
تسهيل تجارة النفط والتحويلات المالية ضمن شبكة مرتبطة بتمويل الحوثي
- **Adeema Oil FZC**
شركة واجهة نفطية استُخدمت لتمرير صفقات وعمليات شراء وبيع نفط ايران
- **Alsaa Petroleum and Shipping FZC**
شركة نفط وشحن ، لعبت دور الوسيط التجاري واللوجستي في نقل النفط والأموال إلى الحوثي
- **Arkan Mars Petroleum DMCC**
تصدير واستيراد منتجات نفطية ضمن شبكة تهريب مرتبطة بالحوثي
- **Arkan Mars Petroleum FZE**
كيان تابع لنفس شبكة Arkan Mars استخدم لتوسيع العمليات المرتبطة بالحوثي
- **Arkan Mars Petroleum Company for Oil Products Imports**
استيراد منتجات نفطية وتسهيل دخولها ضمن منظومة الحوثي
- **Janat Al Anhar General Trading LLC**
(الاسم السابق: Abu Sumbol General Trading)
شركة تجارة عامة استخدمت كقناة لتحويل الأموال بين إيران والحوثيين عبر الإمارات
- **Fornacis Energy Trading Co. L.L.C**
شراء وشحن نفط إيراني
- **Barco Ship Management Inc**
إدارة سفن استخدمت في تهريب نفط إيراني إلى الحوثي
- **Babylon Navigation DMCC**
شركة شحن و نفط تقوم بتهريب الأسلحة والنفط الإيراني إلى الحوثي
- **Galaxy Oil FZ LLC**
شركة نفط وواجهة تجارية لإيران
- الأشخاص الذين تم إدراجهم في العقوبات الأمريكية ويستقرون في الإمارات
- **Muhammad Al-Sunaydar**
رجل أعمال حوثي مرتبط بشبكة تهريب النفط والتمويل
- **Zaid Ali Yahya Al Sharafi**
مسؤول مالي لجماعة الحوثي
- **Saddam Ahmad Mohammad Al Faqih**
حوثي يدير شبكة تهريب نفط
- **Ibrahim Mohsen Al Suwaidi**
حوثي يقوم بغسيل الأموال
- **Khaled Muhammad Khalil**
حوثي يدير شبكة تهريب الأسلحة إلى جماعته
- **Mohammed Ahmed Al Dawla**
حوثي يدير شركة مالية لدعم جماعته

26 سبتمبر
العدد (2230) الخميس 10 شعبان 1447هـ
الموافق 29 يناير 2026م

د. عثمان بن أحمد التويجري

الكاتب السعودي الكبير، الدكتور عثمان أحمد التويجري، كتب مقالة نشرته صحيفة «الجزيرة»، وتناقلته مختلف وسائل الاعلام العربية والدولية ومنصات التواصل الاجتماعي، كشف فيها حقائق تاريخية عن الدور السعودي في استقلال وتأسيس دولة الامارات العربية المتحدة، ورغم أن المقالة لم تتطرق إلى فضائح ومساوئ حكام دولة الامارات، مكتفية بالحديث عن دور قيادة المملكة العربية السعودية في دعم الامارات واستقلالها، لكن قوة المقالة تكمن في أسلوب السرد الذي اختاره الكاتب باستناده إلى مراجع وأدلة دامغة ودراسات تاريخية لا تقبل الشك، ما أثار الفزع داخل دوائر مركز صنع القرار في حكومة أبو ظبي الذين بدأوا متخبطين، فقدموا بداية بلاغات إلى منصة (x) على المقال لحجبه عن المواطن الاماراتي في دولة الامارات، ليعودوا بعدها ليقولوا لهم: إن السعودية حذفت المقالة، ولأجل ذلك مولوا حملة الكترونية، ووصل الأمر بحكام أبو ظبي إلى حد الاستعانة بحلفائهم واصدقائهم الاسرائيليين، ليأتوا بكاتب إسرائيلي لكي يدحض الحقائق التي اوردتها المقالة، ويهاجم الكاتب والسعودية لكن كل ما قدر عليه افتاهم بأن يغردوا أن السعودية حذفت المقال، لتظهر بعدها كل تغريدات كتاب ابو ظبي ينشرون نفس الجملة « السعودية خافت من إسرائيل وحذفت المقال»، وهذا كذب لا اساس له من الصحة.

الأمر الذي دفع بكل الناس، وبالذات المواطن الاماراتي والعربي إلى البحث عنه وقراءاته، لتفشل الحملة بما حملته من حقائق موجعة. ما يؤكد ذاك التخبط الاعلامي لحكام أبو ظبي؛ وأن كراسيهم الزجاجية انهارت وتكسرت بمقالة فقط، فكيف سيكون حالها إذا ما جربوا تفجير واحد فقط من تلك العمليات الارهابية التي مولوها وخططوا لتنفيذها في اليمن، وآخرها العملية الإرهابية التي استهدفت موكب القائد العسكري العميد حمدي شكري الاسبوع الفائت في العاصمة المؤقتة عدن!

ولأهمية المقالة والضجة الاعلامية في المنطقة العربية والعالمية، خاصة وانها جاءت بقلم شخصية بحجم المفكر والأديب والشاعر والأكاديمي والمحامي السعودي الدكتور عثمان التويجري، والذي سبق له أن عمل أستاذاً في جامعة الملك سعود في السعودية، وعميداً لكلية التربية لسنوات طويلة، وحاليا يتولى رئيس منظمة العدالة الدولية، ديفون لو بان، فرنسا.. لكل ذلك تعيد صحيفة «26سبتمبر» نشر المقالة.

الإمـــارات التي في قلوبنـــا

في ظل ما تشهده العلاقات بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة من توترات، وبخاصة فيما يتعلق بالأوضاع في جنوب اليمن، فإن من الواجب والضروري التفريق بين علاقة المملكة بالإمارات بوجه عام، وبين موقف المملكة من ممارسات أبوظبي، كما أنه من الواجب والضروري التفريق بين موقف المملكة من سياسات أبوظبي، وبين علاقات الأخوّة والتلاحم التي تربط شعب المملكة العربية السعودية بشعب دولة الإمارات العربية المتحدة.

وغني عن القول: إن المملكة العربية السعودية ليس لديها مشكلة على الإطلاق مع الإمارات العربية المتحدة، وإنما مشكلتها الكبرى والوحيدة هي مع أبوظبي ومع من أعمتهم أحقادهم ومشاعرهم بالغيرة والحسد ورضوا أن يكونوا خنجراً في خاصرة الأمة العربية ومطية غبية ركبتها الصهيونية لتحقيق أطماعهم في المنطقة وعلى مستوى الأمة.

وغني عن القول كذلك: إن الشعب السعودي لا يحمل للشعب الإماراتي بما في ذلك مواطنو أبوظبي إلا المودة والأخوة والاحترام، ويضع الشعب الإماراتي في قلبه مثلما يضع في قلبه جميع الشعوب العربية والإسلامية.

لقد كانت المملكة العربية السعودية صاحبة فكرة توحيد الإمارات، كما كانت أكبر داعم لاستقلالها، سواء على المستوى السياسي والدبلوماسي، أم على المستوى المالي والمادي. وكل دارس لتاريخ الخليج الحديث يعلم أن الملك فيصل بن عبدالعزيز- رحمه الله- كان عرّاب استقلال الإمارات وتوحد إماراتها، وهو من أقنع الإنجليز بالانسحاب من إمارات الخليج واستغل نفوذه في واشنطن لإقناع الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على الحكومة البريطانية لتعجيل ذلك الانسحاب. كما سعى بكل ما يملك لإقناع شيوخ الإمارات بفوائد التوحيد وأنه سيكون في صالحهم جميعاً. وهو- رحمه الله- من أقنع شاه إيران بعدم الاعتراض على استقلال الإمارات، سواء أكان ذلك عندما زار شاه إيران المملكة عام 1968 أم عندما بعث الملك فيصل بعد ذلك مستشاره الخاص الدكتور معروف الدواليبي - رحمه الله- إلى طهران لهذا الغرض.

إن هذه الحقائق ليست نسجاً من الخيال ولا كلاماً مرسلاً وإنما وثقتها مستندات رسمية، سواء أكانت الرسائل المتبادلة أو محاضر الاجتماعات بين الملك فيصل - رحمه الله- وبين شيوخ إمارات الخليج وقادة الدول المعنية بشأن الخليج، كما وثقتها كتب ودراسات ورسائل أكاديمية منها على سبيل المثال لا الحصر كتاب البروفيسور تانكرد برادشو الذي عنوانه: «نهاية الإمبراطورية في الخليج: من الإمارات المتصالحة إلى الإمارات العربية المتحدة»

Tancred Bradshaw – #agrfaisal The End of Empire in the Gulf: From «Trucial States to United Arab Emirate»

والدراسة الأكاديمية التي أعدها الدكتور فهد عباس السلمان، الأستاذ في جامعة كركوك بعنوان: «دور السعودية في استقلال إمارات الخليج العربي خلال الفترة -1968 1971».

إن من المحزن أن تاريخ المملكة الطويل من الدعم والمساندة والرعاية للإمارات على مدى عقود لم تقابله أبوظبي إلا بالجحود والنكران واجترار الأحقاد والتآمر على المملكة وعلى العالم العربي.

ولكي نضع الأمور في نصابها فإن من الواجب تبيين أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية أسهمت في تبلور موقف أبوظبي يمكن إيجازها فيما يلي:

الأول، حقد أبوظبي وما عشعش فيها من اجترار لأحداث تاريخية قديمة عفى عليها الدهر. ففي وثيقة سربتها ويكيليكس في نوفمبر 2010، نُقل عن محمد بن زايد، (ولي عهد أبوظبي في ذلك الحين)، قوله في 31 يوليو 2006: إن «الإمارات خاضت حروباً ضد السعوديين بلغت 57 معركة ضد السعودية، وإن السعوديين ليسوا أصدقائي الأعزاء».

كما بينت أحاديث مسربة له قوله: «إن خلافات الماضي الطويلة لا تزال تلقي بظلالها على الحاضر بين الإمارات والسعودية». وفي وثيقة من وثائق ويكيليكس المسربة مؤرخة في إبريل عام 2008 أشير إلى أن محمد بن زايد عقد اجتماعاً مع قائد العمليات البحرية الأمريكية الجنرال غاري رويد، وأن محمد بن زايد قال له: «إن العالم تغير وإن الإمارات متفائلة على الرغم من وجودها في منطقة يغلب عليها التخلف وضرب مثلاً بالمملكة العربية السعودية».

وتشير وثيقة أخرى مؤرخة في 25 يونيو 2008 إلى أن وزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد كان يحرض الأمريكيين على المملكة وأن له موقفاً بالغ السلبية من الملك عبدالله بن عبدالعزيز رحمه الله، وأنه لا يرى في الأمراء السعوديين الأصغر سناً أي وجوه واعدة. يضاف إلى ذلك أنه قد ترسخ في وجدان محمد بن زايد أن الملك فيصل بن عبدالعزيز رحمه الله أجبر والده الشيخ زايد رحمه الله على الخضوع لمطالب المملكة فيما يتعلق بترسيم الحدود وما ترتب على ذلك من تبعات سياسية واقتصادية. وهذا افتراء محض تدحضه كل الوثائق التاريخية وما هو محفوظ من تسجيلات ومحاضر لما دار بين الملك فيصل والشيخ زايد رحمهما الله.

الثاني، الحسد والغيرة الشديدة اللذان تشعر بهما أبوظبي دون بقية الإمارات تجاه المملكة العربية السعودية؛ لما منَّ الله به على المملكة من وجود الحرمين الشريفين والكعبة المشرَّفة فيها، والمكانة الرفيعة التي تحتلها ليس لدى المسلمين فحسب، وإنما على مستوى جميع دول العالم، وما منَّ به عليها من ثروات طبيعية هائلة ومساحات شاسعة، والغيرة الشديدة مما أحدثته رؤية سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان المعروفة 2030 من تحولات ضخمة، وما تحقق في المملكة في ظل الرؤية من إنجازات اقتصادية وإدارية واجتماعية غير مسبوقة صرفت الأنظار عن كل ما كانت تتباهى به أبوظبي، وحولت كثيراً من الاستثمارات والسياحة من الإمارات إلى المملكة.

الثالث، الوهم الزائف من أبوظبي بأن أقصر الطرق للثأر لأحقاد الماضي وشفاء حالة الغيرة والشعور بالدونية تجاه المملكة هو في الارتماء في أحضان الصهيونية والقبول بأن تكون الإمارات حصان طروادة الإسرائيلي في العالم العربي على أمل الاستقواء بها ضد المملكة والدول العربية الكبرى، ويا لها من خيانة لله ورسوله وللأمة بأسرها! ويا له من غباء وقصر نظر! فإسرائيل في طريقها إلى الزوال السريع، والأمة باقية بإذن الله.

لم تكن المملكة العربية السعودية غافلة عن حقيقة مواقف أبوظبي تجاهها، ولا عن خطواتها التآمرية ضد الأمة العربية بوجه عام والمملكة على وجه الخصوص، وإنما كانت تواجه الإساءة بالإحسان، وتصبر على الأذى، وتدفع بالتي هي أحسن مراعاة لمصالح المنطقة والأمة الكبرى ومؤملة أن يفيق الحالمون، ويرشد الواهمون، ويثوب هؤلاء، ولكنهم تمادوا في غيهم وضلالهم وللأسف الشديد.

في اليمن مارست أبوظبي تخريبا قل نظيره في تاريخ العرب الحديث، وسعت بكل ما تملك لإفشال كل ما كانت المملكة العربية السعودية تخطط وتسعى لتحقيقه من وحدة سياسية واستقرار وتنمية للشعب اليمني. وفي ليبيا دعمت القلة الانفصاليين وزودتهم بالمال والعتاد والذخائر، وساندتهم بغارات جوية على مناطق الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا معمقة بذلك جراح الليبيين ومعطلة كل المساعي الوطنية والدولية لتحقيق الوحدة والاستقرار لليبيا. وفي السودان وبتنسيق كامل مع الكيان الصهيوني قدمت كل أنواع الدعم لميليشيا الدعم السريع فنشروا الفوضى ومارسوا كل أنواع السلب والنهب والاغتصاب والتطهير العرقي، ودمروا كل أمل بالعودة إلى الوحدة والأمن والاستقرار.

وقد بين تقرير أعده خمسة خبراء من خبراء الأمم المتحدة ورفع في نوفمبر الماضي إلى لجنة عقوبات السودان التابعة لمجلس الأمن أن جسرا جويا بين مطارات إماراتية ومطار في تشاد كان ينقل العتاد والذخائر للمتمردين في السودان، وأن طائرات الإليوشن المشاركة في هذا الجسر الجوي كانت تغلق أجهزة المتابعة لفترات طويلة أثناء رحلاتها، كما أثبتت تقارير متعددة تجنيد أبوظبي مرتزقة من كل أنحاء العالم لدعم المتمردين في السودان وليبيا. وفي تونس تسللوا كدابة الأرض واشتروا بأموالهم ذمم الخونة وعملاء إسرائيل وعملاء الفرنكوفونية ليبددوا آمال الشعب التونسي في العيش بحرية وعزة وكرامة.

وفي مصر استغلت الظروف الاقتصادية الصعبة التي عانت وتعاني منها مصر فتسللت إلى مفاصل الاقتصاد المصري وفي مقدمتها الموانئ، وسعت بكل ما تستطيع للاستحواذ على حصص ضخمة في مؤسسات وشركات مالية وصناعية وزراعية كبرى من ضمنها البنك التجاري الدولي (CIB)، وشركة بولتن المالية القابضة، وشركة فوري للتكنولوجيا المالية، وشركة أبو قير للأسمدة، وشركة موبكو، وشركة الإسكندرية للحاويات (AlexCont)، هذا عدا عن الاستثمارات العقارية الكبرى بعشرات مليارات الدولارات مثل عين الحلوة وغيرها، وكل ذلك للسيطرة على الاقتصاد المصري والتحكم بمفاصله تمهيدا للتحكم بمصر وقراراتها، وفوق ذلك كله تآمرت مع إثيوبيا ودعمتها ماليا لتنفيذ سد النهضة الذي يشكل أكبر خطر استراتيجي لمصر، كل ذلك خدمة لأطماع إسرائيل الكبرى.

وفي الصومال سعت بكل ما تملك لفصل الشمال عن الجنوب ووضعت للكيان الصهيوني موقع قدم في القرن الإفريقي محققة بذلك حلما طالما تمناه الصهاينة وهو السيطرة على مضيق باب المندب وإكمال الطوق على مصر والمملكة العربية السعودية التي هي الهدف الأعظم لكل تلك التدخلات والمؤامرات.

ومرة أخرى فإن كل هذه الحقائق ليست من نسج الخيال ولا من دعاوى الأعداء وإنما وثقتها دراسات علمية وتقارير رسمية منها الدراسة التي بعنوان «الدور شبه الإمبراطوري الناشئ لدولة الإمارات العربية المتحدة في إفريقيا

The emerging sub-imperial role of the United Arab Emirates in Africa» التي نشرها معهد ترانزناشنال انستتيوت Transnational Institute الهولندي العريق المعروف باستقلاله وعمق ومهنية دراساته.

وقبل ذلك وبعده فقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن أبوظبي هي التي كانت أكبر محرِّض للكيان الصهيوني في العدوان على قطاع غزة، بل وشاركته في حربه البربرية بالتجسس على قوى المقاومة من خلال الهلال الأحمر الإماراتي، ومن خلال تزويد الصهاينة بمواقع إطلاق صواريخ المقاومة وتجمعاتها، بل وأدهى من ذلك فقد ذكرت قناة يورونيوز بتاريخ 13 يناير 2023م في موقعها الإلكتروني أن وثيقة إماراتية مسربة تاريخها الأول من أكتوبر 2023 أن القيادة الإماراتية العليا أصدرت توجيهات صريحة لتهيئة عدد من القواعد العسكرية الإماراتية لخدمة العمليات الإسرائيلية في غزة، وأشارت الوثيقة إلى عزم أبوظبي على استخدام مواقع عسكرية في اليمن وإريتريا والصومال بما في ذلك المخا وعصب وبربرة وباسا كمنصات رئيسية لتزويد إسرائيل بالعتاد والذخائر والمعلومات الاستخباراتية. وقد أكدت صحيفة جيروسالم بوست الإسرائيلية هذه الحقائق في تقرير نشرته في 13 يناير 2026م أعدته الكاتبة الإسرائيلية ماثيلدا هيلر Mathilda Heller وعنونته بعبارة: «الإمارات العربية المتحدة استخدمت قواعد عسكرية في منطقة البحر الأحمر لمساعدة إسرائيل في حربها ضد حماس.

UAE used military bases in Red Sea region to aid Israel»s war against Hamas, leaks reveal

بل إن أبوظبي لم تكتف بالتآمر على الدول العربية والسعي لزعزعة استقرارها فحسب، وإنما تعدت ذلك إلى محاربة الأقليات المسلمة في الغرب، فقد نشرت صحيفة نيويوركر الأمريكية الشهيرة في عددها الصادر في شهر مارس 2023م مقالاً مفصلاً عن استهداف الإمارات لمراكز ومؤسسات وشخصيات إسلامية في الغرب والسعي لتشويه سمعتها، وضربت لذلك مثالاً بتعاقد الإمارات مع شركة «ألب سيرفيسيز» السويسرية التي جندت أكاديميين وصحفيين وكتاباً لنشر شائعات وادعاءات كاذبة ومضللة عن عدد كبير من المراكز والجمعيات والشخصيات المسلمة في الغرب، كل ذلك خدمة للصهاينة وإسرائيل.

إن تآمر أبوظبي على الرغم من شناعته وبشاعته لن يؤثر على رؤيتنا للإمارات وشعب الإمارات الكريم، فستظل الإمارات في قلوبنا، وسنراها دوماً في حكمة الشيخ زايد بن سلطان -رحمه الله-، وبصيرة واستقامة الشيخ سلطان القاسمي -رعاه الله-، وفي الأعمال الخيرية والأيادي البيضاء لشيوخ إمارات الشارقة ورأس الخيمة وأم القوين والفجيرة وعجمان وفي مفكري ومثقفي الإمارات القابضين على الجمر، وفي أصالة وطيبة الشعب الإماراتي الكريم. وستبقى المملكة العربية السعودية شقيقة وفيّة للإمارات، وسيبقى الشعب السعودي شقيقاً للشعب الإماراتي، وسيلحق الخزي والعار بمن انحرف عن الطريق الصحيح، *{وَاللَّـهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ}.

فضيحة إماراتية من العيار الثقيل!

علي حسين البجيري *

فضيحة من العيار الثقيل للإمارات في عدن نطالب الحكومة اليمنية والتحالف العربي بقيادة السعودية بفتح تحقيق عاجل بشأن تعمد الامارات إغراق أكثر من 20 سفينة في ميناء عدن على فترات زمنية مختلفة منذ العام 2015 حتى عام 2025 ، وتمثلت العملية بإغراق سفن مهجورة وقد مضى عليها الزمن ولم تعد صالحة للإبحار يتم شراؤها من الشركات المالكة ثم إدخالها للميناء لفترة مؤقتة وفجأة تغرق السفينة في الميناء وفي كل مرة يتم استهداف موقع مختلف ويغرقون فيه سفينة مرة في مدخل الميناء ومرة في الرصيف حتى تمكنوا من تضييق مساحة الميناء وعرقلة دخول السفن إليه واصبح الميناء غير صالح للعمل والاستثمار في مجال الشحن الدولي واستقبال السفن التجارية العملاقة.

وعملية توسيع الميناء وإخراج السفن الغارقة فيه تتطلب تكلفة باهظة وبحسب تقارير وشهود عيان فإن الامارات سعت عبر ضباط لها في عدن إلى تعطيل الميناء والعبث فيه وتخريب الونشات والرافعات وحتى على مستوى الحاويات الخاصة بالميناء تم إتلاف 80٪ منها وهناك شهود من موظفين الميناء على ذلك، ونطالب الجهات المعنية بالتحرك فورا والتحقيق ونشر تقارير وتوضيح التفاصيل للشعب والعالم على هذا المؤامرة والعبث الذي قامت به الإمارات ضد الموانئ والمطارات والمنشآت النفطية والحيوية وتدمير البنية التحتية وغيرها من المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية والخدمية وحاولت خلال السنوات الماضية أن تعيد اليمن إلى العصر الحجري وفعلا تمكنت من ذلك للأسف وما أن غادرت البلاد حتى تكشفت الحقائق ولم يعد هناك شيء صالح للعمل.

مرفق لكم احد السفن التي تم اغراقها على فترات متفاوتة أحد هذه السفن تم اغراقها في المدخل الرئيسي للميناء مما تسبب في تضييق المدخل امام السفن العملاقة، وباقي السفن تم توزيعها داخل الميناء وامام الأرصفة البحرية وهذا تسبب في تضييق الميناء تماما وعرقلة العمل وتحرك السفن داخله، وفي كل عملية اغراق سفن يتم التعذر وتبرير ذلك بأنه تقصير من الجهات الفلانية وتبادل الاتهامات وعلى هذا الحال تم اغراق عشرات السفن، هذه جريمة شنيعة بحق وطن بأكمله وهي أخطر من جريمة إغلاق المطارات، وعلى الحكومة أن تعلن الاستنفار العاجل وتقديم شكوى رسمية ضد الامارات وملاحقتها بكل المحاكم والمحافل الدولية.

* عضو مجلس الشورى

الإمارات أدخلت حشرات لتدمير البيئة في الجزيرة

صحيفة دولية: لصوص أبوظبي سرقوا مرجان سقطرى ودمروا الحياة النباتية

126 نوعاً غازياً ونباتات مستوردة لأغراض الزينة أدخلت إلى الجزيرة لتغيير النظام البيئي

كشفت صحيفة اسبانية عن اعتداءات تدميرية ارتكبتها دولة الامارات ضد البيئة والحياة النباتية والحيوانية في جزيرة سقطرى اليمنية، من خلال ادخالها حشرات وغازات كيماوية مدمرة للحياة النباتية والحيوانية والحياة البحرية، مؤكدة البيئة في جزيرة سقطرى تعرضت لأضرار كبيرة من قبل أبو ظبي و تم سرقة أنواع نادرة من الأشجار والمرجان وحتى الفراشات التي يتم بيعها بطريقة غير قانونية بمبلغ 1200 دولار للفراشة الواحدة.

وقالت صحيفة إل بايس «EL PAÍS»الأسبانية، في تقرير لها نشرته السبت الفائت: إن الامارات مارست اعتداءات على البيئة والحياة النباتية والحيوانية في جزيرة سقطرى اليمنية، منها "سرقة وبيع المرجان، الذي يُعدّ عنصراً حيوياً لاستقرار البحار، وإدخال ما لا يقل عن 126 نوعاً غازياً، معظمها نباتات مستوردة للزراعة المحلية أو لأغراض الزينة".

وأوضحت الصحيفة أنه تم إدخال حشرات أدت إلى تغيير النظام البيئي"، "منها سوسة النخيل الحمراء، وهي خنفساء غازية وصلت إلى الجزيرة عبر شتلات النخيل التي استوردتها مؤسسة خليفة الإماراتية"- وهي جهاز استخباري اماراتي بلباس إنساني ويرتبط بجهاز المخابرات الاماراتي والشابك الاسرائيلي.

ونشر الصحيفة صورة لدودة النخيل، التقطت في جزيرة سقطرى، كنتيجة طبيعية لإدخال مؤسسة خليفة الإماراتية هذه الآفة في تدمير ممنهج للبيئة في الجزيرة، ما سبب ضررا بالغا في البيئة وبأبناء الجزيرة الذين يعتمدون في دخلهم على الزراعة والاصطياد السمكي.

سوق مربح لبيع النباتات المستوطنة في الأرخبيل

وأشارت الصحيفة إلى وجود "سوق مربح لبيع الأنواع المستوطنة في الأرخبيل"، ناقلة عن اليونسكو أن فراشات المنطقة تُباع عبر الإنترنت بأكثر من 1200 دولار للفراشة الواحدة".

تقرير الصحيفة تحدث عن الصيد الجائر للأسماك الذي ينقل جوا وبحرا الى الإمارات، وشراء مساحات شاسعة من المحميات الطبيعية، وقمع الأصوات التي تعارض الانتهاكات الإماراتية للبيئة الفريدة في الجزيرة.

ونقلت الصحيفة عن أحمد الرميلي، الناشط البيئي من سقطرى، أن أنشطة الإمارات "تهديد حقيقي للتنوع البيئي الفريد في سقطرى". ومن الأمثلة على ذلك الصيد الجائر، الذي يُباع، إلى مصنع مملوك للإمارات يقع في الجزيرة، ثم يُنقل جوًا أو بحرًا".

وتعليقا على التدمير الذي مارسته دولة الامارات في جزيرة سقطرى، درة المحيط الهندي، قال الدكتور تركي القبلان «مصادرة أشجار نادرة من سقطرى هذا الفعل يضعنا أمام نزع للذاكرة من مكانها واقتلاع لرمزية الطبيعة من سياقها الحضاري والبيئي. الشجرة ليست قطعة ديكور قابلة للنقل لكنها كائن مرتبط بأرضه ومناخه وبتاريخه وبسرديته».

- الإمارات تبيع فراشات المنطقة عبر الإنترنت بأكثر من 1200 دولار للفراشة الواحدة

- الدكتور القبلان: الشجرة ليست قطعة ديكور قابلة للنقل لكنها كائن مرتبط بأرضه ومناخه وبتاريخه وبسرديته

وأضاف القبلان: «في الثقافة السعودية الشجرة ليست محايدة: هي رمز الشموخ، ورمز الثبات، ورمز الحماية، ورمز الجذور، مشيرا إلى أنه يكفي استدعاء الأمير خالد الفيصل لهذه الصورة بقوله:

يموت الشجر واقف
وظل الشجر ما مات

واكد أن هذا تصور فلسفي للكرامة: الكائن النبيل لا ينحني حتى في موته، وأثره يبقى حتى بعد غيابه.

وتابع قائلا: أما في الثقافة الإسلامية، فمكانة الشجرة أعمق: الشجرة مذكورة في القرآن بوصفها آية من آيات الخلق. "فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِن شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَن يَا مُوسَىٰ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ"، وقوله تعالى: "لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا".

واختتم الدكتور القبلان رئيس مركز رؤية للدراسات والبحوث، بقوله: مصادرة أشجار جزيرة سقطرى علامة على فقر في الخيال الحضاري؛ فالمشروع الذي يحتاج أن ينهب رموز الآخرين ليبدو "متطوراً" هو مشروع يعاني فراغاً حضارياً وتاريخياً.

حرية التعبير ليست غطاءً للتمرد

د. علي المسلي

ثمّة خللٌ عميق في إدارة المشهد السياسي والأمني في المناطق المحررة، يتجلى بوضوح في العاصمة المؤقتة عدن؛ خللٌ لم يعد ممكنًا تجاهله أو تبريره تحت أي لافتة. فالمسألة لم تعد مرتبطة بحرية رأي أو تنوّع خطاب، بل بانحرافٍ خطير في تعريف الحق العام، واختلالٍ في ميزان الدولة، ومعايير الشراكة، وهيبة القانون. وحين يُقال إن «حرية التعبير مكفولة» في عدن، فإن العبرة ليست في الشعار، بل في الممارسة. فحرية التعبير لا تُصبح حقيقة إذا أُديرت بمعيارين، ولا تُصبح قيمة دستورية إذا تحولت إلى امتيازٍ انتقائي يُمنح لطرفٍ دون آخر، ويُسحب من خصومه، ليس لسبب سوى أنهم لا يملكون قوة السلاح أو حماية قوى الأمر الواقع. ويتحوّل ذلك إعلاميًا، كما في بعض التغطيات، إلى ترويج لادعاءٍ مفاده أن الشعب وحده يقرر، وأن مطالب جهةٍ واحدة يجب تنفيذها فورًا، بينما تُقمع أصوات الآخر. السؤال الجوهري الذي لا يمكن القفز عليه هو: كيف يُسمح لمشروعٍ متمرّد، مفروض بالقوة، أن يعبّر عن نفسه علنًا ويجد له صدًى، بينما يُمنع الرأي الآخر، أو المشروع الوحدوي، من التعبير في ذات المكان وتحت حماية نفس السلطة المحلية؟ هذا ليس جدلًا نظريًا، بل توصيفٌ لواقعٍ تُفرَّغ فيه القيم الدستورية من مضمونها، وتُعاد صياغة «حرية التعبير» بما يخدم مشروعًا أحاديًا خارج إطار الدولة، خصوصًا في ظل حالة طوارئ يُفترض أن تُطبَّق فيها القوانين بعدالة وصرامة.

وتتجسّد خطورة هذا المسار فيما شهدته ساحة العروض بخور مكسر في العاصمة المؤقتة عدن من تحشيدات يوم الجمعة الماضية، التي جرى تضخيمها إعلاميًا إلى حدّ توصيفها بـ«مليونية» في صحف سعودية مشهورة. لكن شهادات ميدانية أكدت أن الحضور لم يكن بهذه الضخامة، بل اقتصر على آلاف، وشارك فيها مقاتلون استُقدِموا من محافظات أخرى بلباس مدني، ويتقاضون رواتبهم بالريال السعودي، دون أي التزام بالبقاء في المعسكرات، في خرقٍ صريح للدستور والقانون اللذين يجرّمان الانخراط السياسي للعسكريين بعد ترقيمهم.

والأخطر من ذلك، ظهور عسكريين بزيّهم الرسمي يعلنون ولاءاتٍ سياسية علنية، ويُسيئون إلى رئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة، دون مساءلة أو تحقيق، في انتهاكٍ صارخ لحياد المؤسسة العسكرية وتقويضٍ مباشر لرمزيتها وهيبتها الوطنية. ويُضاف إلى ذلك السماح باستخدام أدوات الدولة، بما فيها الأطقم العسكرية، ورفع صور شخصيات مطلوبة للقضاء، أو استخدامها في فعاليات مشاريع متمرّدة، كما حدث في ساحة العروض على سبيل المثال، بما يكرّس منطق فرض الأمر الواقع على حساب سيادة القانون، لا بوصفه تعبيرًا عن الرأي. ويتفاقم هذا الخلل مع مشاهد مستفزّة لحرق أموال دُفعت لهؤلاء، في وقتٍ يعاني فيه الجيش النظامي تأخر الرواتب، وغياب توحيدها، وتعدد العملات داخل المؤسسة العسكرية، بل إن رواتب من فُرضوا على الجيش باتت أعلى من رواتب من يحملون عبء المواجهة الفعلية، وهو وضعٌ يستحيل معه الحديث الجاد عن إعادة هيكلة أو بناء جيش وطني مهني.

ولا يقف هذا الانحراف عند الميدان، بل يمتد إلى المشهد الإعلامي. وفي هذا السياق، نبّه الأستاذ السفير علي العمراني إلى انحيازٍ مقلق في بعض القنوات المحسوبة على التحالف، وعلى رأسها «العربية» و«الحدث»، حيث بدا بعض مذيعيها يتعاملون مع الوحدة اليمنية بوصفها موقفًا مدانًا، ويحاولون تلقين الضيوف إجابات انفصالية، أو التشكيك في انتمائهم الوطني، في مشهدٍ يعيد إلى الأذهان مواقف إعلامية سابقة معادية لوحدة اليمن خلال حرب 1994. ويُسجَّل، رغم هذا المناخ الاستفزازي، أن بعض الأصوات اليمنية حافظت على خطاب عقلاني ومسؤول، كما في مقابلات الأستاذ فتحي بن لزرق، والأستاذ التميمي من حضرموت، دون أن يعني ذلك الاتفاق مع كل ما يطرحانه، وهو ما يكشف اختلال المقاربة الإعلامية، لا ضعف الحجة الوحدوية. ويزداد القلق مع التبدّل اللافت في التغطية الإعلامية لبعض القنوات، ولا سيما «العربية» و«الحدث»، مقارنةً بتناولها السابق لوقائع أمنية خطيرة، من بينها ما عُرف بـ«غزوة حضرموت». إذ يبدو هذا التحوّل وكأنه إعادة صياغة للوقائع وفق اعتبارات سياسية، لا وفق معايير مهنية، بما يكرّس ازدواجية في المعالجة، ويُربك المتلقي، ويمنح مشاريع متمرّدة مساحة تبرير غير مستحقة. أما في مدينة عدن، فإن تنظيم فعاليات لمشاريع متمرّدة تحت حماية السلطات المحلية، في وقتٍ شهدت فيه المدينة محاولة اغتيال مدانة للعميد حمدي شكري، لا يمكن توصيفه بوصفه «حرية تعبير»، بل تساهلًا خطيرًا مع العبث بالأمن وسيادة القانون، وهو ما يفرض على السلطات المحلية واجب التحقيق والمحاسبة، لا التسويق لهذا الانفلات باعتباره ممارسة رأي. ختامًا، فإن استمرار هذا المسار لا يهدد الاستقرار فحسب، بل يفرغ الحديث عن استعادة الدولة من مضمونه. وهو ما يضع التحالف أمام مسؤولية مباشرة في إعادة ضبط المعايير، وحماية فكرة الدولة لا إدارة التوازنات على حسابها، كما يضع الإعلام أمام اختبارٍ مهني حقيقي: إما التوازن واحترام الدولة، أو تبرير التمرد تحت لافتة زائفة اسمها حرية التعبير.

26 سبتمبر
العدد (2230) الخميس 10 شعبان 1447هـ
المـوافـق 29 يناير 2026م

شرق اليمن.. الخط الأحمر الذي أنهى ازدواجية القرار

يُواجه اليمن مرحلـــةً مفصلية في تاريخه، حيث تداخلـــت الصراعات البينية المحلية مع الأجندات الإقليمية العابرة للحدود، وصار المشهد الراهن - خاصة بعد الانكسارات العسكرية والسياسية الأخيرة لبعض القوى الفاعلة - يفرض حاجةً مُلحّة إلى قراءة فاحصة تتجاوز الشعارات العاطفية نحو تحليلٍ بنيوي لأزمة الحكم والتمثيل.

بلال الطيب

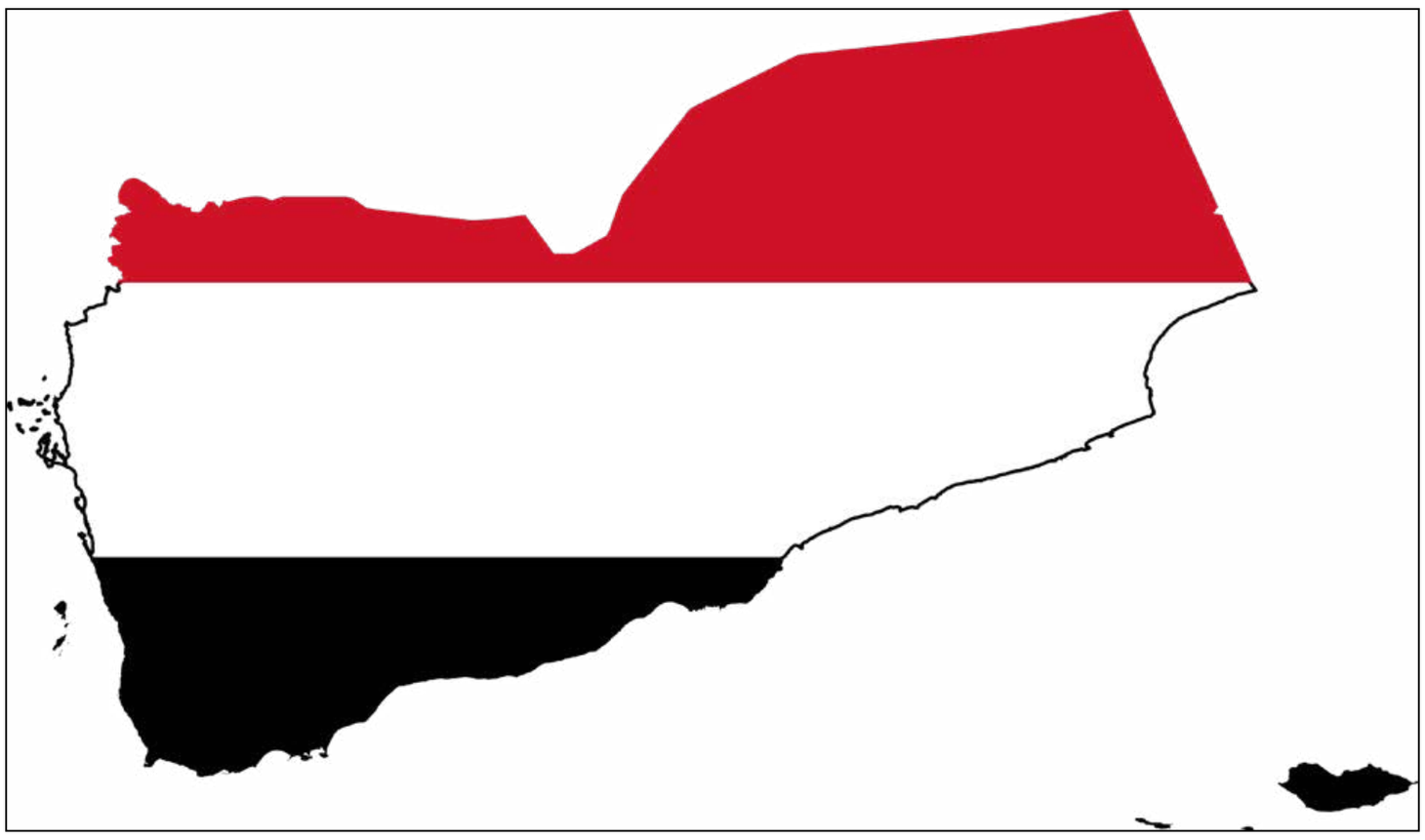

ظل المشهد اليمني لسنوات رهينًا لثنائية الشرعية الهشّة وسلطات الأمر الواقع، حيث تنامت كيانات مُوازية للدولة (أبرزها المجلس الانتقالي الجنوبي المُنحل) مغذّيةً طموحاتها عبر الدعم الخارجي والسلاح، على حساب المؤسسات السيادية. غير أنَّ أحداث ديسمبر 2025م ويناير 2026م في مُحافظتي حضرموت والمهرة، وما تلاها من قرارات رئاسية حاسمة، مثّلت نقطةَ تحوّل جيوسياسية أعادت تعريف مفهوم القوة والشرعية في اليمن.

جدلية القبيلة والحزب

لا يمكن فهم الراهن اليمني دون العودة إلى اللحظات التأسيسية لدولة الاستقلال في الجنوب عام 1967م، حيث اتسمت مرحلة ما بعد الاستقلال بصعود الجبهة القومية التي انتهجت سياسة الإقصاء تجاه شركاء الكفاح المسلح (جبهة التحرير)، مما أسّس لثقافة سياسية تقوم على الغلبة لا المشاركة. وفي السياق ذاته، مثّلت أحداث يناير 1986م ذروة الصراع داخل بنية الحزب الاشتراكي اليمني (الجبهة القومية سابقًا)، حيث تحوّل الخلاف الأيديولوجي إلى اصطفاف قبلي ومناطقي (زمرة وطغمة)، وهي الشروخ التي لا تزال تطل برأسها في الصراعات الحالية.

تبعًا لذلك، كان الاندفاع - أو الهروب - نحو الوحدة عاطفيًا ومفتقرًا للرؤية المؤسسية لمُعالجة التباين بين نظامين مختلفين، مما أدى إلى تصادم انتهى بحرب صيف 1994م، التي حوّلت ذلك المشروع الطموح من عقد شراكة إلى غلبة عسكرية، فأنشأت القضية الجنوبية بمظلومياتها الاقتصادية والسياسية.

سقوط المجلس الانتقالي - هو الآخر - لا يمكن فهمه بمعزل عن الإرث التاريخي للصراعات في الجنوب؛ إذ لم يكن حالةً جنوبية جامعة بقدر ما كان إعادة إنتاج لنواة قبلية صلبة (تحالف الضالع - يافع) التي انتصرت في أحداث يناير 1986م وهُزمت في حرب صيف 1994م. حاول الانتقالي فرض هيمنة مناطقية (المُثلث) على محافظات ذات إرث تاريخي وثقافي مختلف (شبوة، حضرموت، المهرة)، مما أعاد إحياء المخاوف من دورات الصراع الدموية السابقة.

ومن هذا المنطلق، وجب التفريق بين القضية الجنوبية كملف حقوقي وسياسي عادل ناتج عن أخطاء الوحدة وحرب صيف 1994م، وبين المشروع الانفصالي الذي استُخدم كغطاء لمصالح نفعية ضيقة وأجندات خارجية، فأضرّ بالقضية الأم عبر عسكرتها واختزالها في شخوص محددة.

صحيح، هناك مظلمة حقيقية ناتجة عن التحوّل من اقتصاد الرعاية الاشتراكية إلى اقتصاد السوق دون تدابير حماية اجتماعية، وهي قضية حقوقية تستوجب جبر الضرر لا تفكيك الدولة. غير أنَّ تلك المظلمة تحوّلت إلى موردٍ للاسترزاق السياسي من قبل نخب ضيقة، استدرجت البسطاء بأوهام الرفاه الاقتصادي المبني على الثروات النفطية الناضبة.

أثبت المجتمع في المحافظات الشرقية وعيه السياسي برفضه الانجرار خلف شعارات عاطفية لا تضمن الاستقرار، وأدركت معظم النخب والمكونات الاجتماعية هناك أنَّ مشروع الانتقالي يفتقر إلى الرؤية الاقتصادية والإدارية (نموذج الفشل في إدارة عدن)، وأنَّه مجرد أداة وظيفية لا تملك قرارها.

القوى الصاعدة

وبالعودة إلى الجذور أيضًا، كانت أحداث عام 2015م نتيجةً لفشل عملية الانتقال السياسي التي بدأت عقب ثورة الشباب في فبراير 2011م. فقد أدى عجز النخب السياسية عن صياغة عقد اجتماعي جديد يجسد مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل إلى فراغ سياسي استغلته القوى الصاعدة بالقوة، فتحوّلت اليمن من دولة تبحث عن التغيير الديمقراطي إلى ساحةٍ لصراع إقليمي وتشظٍ سياسي ومجتمعي.

ما حدث في صنعاء حينها، كان تقويضًا بنيويًا للجمهورية لصالح مشروع ثيوقراطي (الإمامة الجديدة)، باعتبارها نموذج وظيفي رهن القرار الوطني لأجندات خارجية (إيران)، وانتقل بصورة أو بأخرى إلى عدن تحت لافتات مختلفة.

اعتمدت جماعة الحوثي على تحالفات تكتيكية (مثل التحالف مع الرئيس الراحل علي عبدالله صالح حتى ديسمبر 2017م) ثم الانفراد بالسلطة، وابتكرت نظام المشرفين ككيان موازي لمؤسسات الدولة، وتغيير الهوية الثقافية والمناهج التعليمية لضمان ديمومة نفوذها الأيديولوجي.

وفي المقابل، مثّل انتقال السلطة في أبريل 2022م من الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى مجلس القيادة الرئاسي برئاسة الدكتور رشاد العليمي محاولة أخيرة لتوحيد المعسكر المُناهض للحوثيين. ومع ذلك، واجه المجلس تحديات الانسجام الداخلي وتضارب الأجندات بين مكوناته السياسية والعسكرية.

استخدمت طهران الملف اليمني كأداة ضغط في مفاوضاتها الدولية، حيث وفرت الدعم العسكري والتقني للحوثيين، مما حول اليمن إلى جزء من محور وحدة الساحات، وهو ما ظهر جليًا في العمليات العسكرية البحرية في البحر الأحمر. حيث تحول البحر الأحمر من ممر تجاري إلى فضاء أمني واحد يربط اليمن بالقرن الأفريقي؛ فالهجمات على السفن التجارية والردود الدولية (تحالف حارس الازدهار) وضعت اليمن في قلب الصراعات الدولية الكبرى، مما عقد مسارات السلام الداخلي.

أدت الحرب إلى عسكرة القبيلة، حيث تم استقطاب المشايخ والأفراد لخدمة أطراف النزاع. في الشمال، سعى الحوثيون لتهميش دور المشايخ التقليديين لصالح المشرفين، بينما في الجنوب والشرق، برزت هويات مناطقية وقبلية (مثل حلف قبائل حضرموت) كمدافع عن الخصوصية المحلية ضد المركزية والتبعية.

مُغامرات فوضوية

يُمثل المجلس الانتقالي ظاهرة سياسية نمت في فراغ الدولة بعد عام 2015م، ونشأ كأداة أمنية في إطار مشروع إقليمي، مُعتمدًا على السلاح والتمويل الخارجي لتكريس سلطة أمر واقع، وانتهج سياسة تحييد السياسة وقمع التعددية داخل المجتمع الجنوبي باسم وحدة الصف؛ ما أدى إلى تغوّل الأجهزة الأمنية وبُروز ظواهر إقصائية وتصفيات سياسية للمُعارضين، وسعي لاستعادة مسمى الجنوب العربي (وهي تسمية استعمارية صرفة)، في مُحاولة منه لقطع الجذور اليمنية للجنوب، وهو ما يصطدم بحقائق التاريخ والجغرافيا والقانون الدولي الذي يعترف بالهوية اليمنية الواحدة للدولة.

منذ تأسيسه في مايو 2017م، برز المجلس الانتقالي كفاعل رئيسي في الجنوب، مُطالبًا بفك الارتباط، وسيطر عسكريًا على عدن ولحج والضالع، ثم أبين وشبوة، ثم حضرموت والمهرة، وحاول تمثيل القضية الجنوبية في المحافل الدولية، ودخل في صراع مع الشرعية، بين منطق الدولة الواحدة ومنطق استعادة الجنوب، وهو ما تجسد في اتفاق الرياض (نوفمبر 2019م) الذي سعى لدمج المجلس في السلطة، لكنه ظل يواجه صعوبات في التنفيذ الميداني.

شكل التمدد العسكري نحو حضرموت والمهرة نقطة التحول الكبرى في الصراع الأخير. فحضرموت تمثل ثقلًا جغرافيًا واقتصاديًا لا يقبل التبعية المركزية لعدن أو صنعاء. الرفض الحضرمي للمشاريع الإقصائية تجلى - أكثر - في بُروز مجلس حضرموت الوطني كبديل سياسي يطالب بالندية، والذي انضوت تحت إطاره العديد من المكونات الحضرمية. اجتمعت في الرياض للتشاور (مايو 2023م)، وأشهرت ذلك المجلس في 20 يونيو 2023م.

وفي المقابل، تعتبر المملكة العربية السعودية شرق اليمن خطًا أحمر لارتباطه المُباشر بأمنها القومي وحدودها الجنوبية، ما جعل مُحاولة فرض السيطرة العسكرية عليه من قبل قوى موالية لفاعلين إقليميين آخرين مُغامرة غير محسوبة العواقب.

أدى التصعيد في حضرموت والمهرة إلى تدخل سعودي حاسم لإنهاء ما وصف بـ (المُغامرات الفوضوية). نجحت الرياض في دعم الحكومة الشرعية لتفكيك مشاريع التجزئة في وقت قياسي؛ مما أعاد الاعتبار للمركز القانوني للدولة، وقامت برفع الغطاء الدبلوماسي عن التحركات الأحادية؛ مما كشف هشاشة القوى التي تعتمد كليًا على الدعم الخارجي دون حاضنة مؤسسية حقيقية.

أثبتت الوقائع الميدانية في حضرموت أنَّ المكاسب السياسية التي تُبنى عبر فوهة البندقية تتسم بالهشاشة الهيكلية. وقع المجلس الانتقالي في خطأ استراتيجي قاتل بمحاولته فرض السيطرة العسكرية على حضرموت، التي تمثل الثقل الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي الأكبر في اليمن. هذا التحرك كشف عن قصور في الفهم الجيوسياسي، حيث اصطدم الخيال الشعبوي الانفصالي بحقائق الجغرافيا الصلبة والرفض المجتمعي، والخطوط الحمراء للأمن القومي السعودي.

شكلت عملية هروب رئيس المجلس الانتقالي (عيدروس الزبيدي) وبعض قيادات الصف الأول عبر مسارات تهريب بحرية وجوية مُعقدة، ضربة قاصمة للكاريزما القيادية التي حاولت الآلة الإعلامية صناعتها لسنوات. اللجوء إلى قوارب تهريب وطائرات شحن عسكرية تحت جنح الظلام، وتزوير قوائم الركاب، عكس تحولًا من صفة الشريك السياسي إلى المطلوب الأمني أو المُتمرد.

أظهرت عملية استلام المعسكرات في حضرموت والمهرة وصولًا إلى عدن، وتشكيل اللجنة العسكرية العليا بقيادة التحالف، وحل المجلس الانتقالي لنفسه، تحولًا جذريًا من إدارة التوازنات إلى مركزية القرار العسكري. يمثل دمج القوات تحت مظلة وزارة الدفاع والداخلية إنهاءً لظاهرة تعدد الجيوش التي نخرت جسد الدولة، وتأكيدًا على احتكار الدولة الشرعي للعنف.

انهيار تحالف الضرورة

كشفت الأحداث الأخيرة عن تصدّع عميق في العلاقة بين القطبين القائدين للتحالف العربي (السعودية والإمارات). وبينما ركّزت الرياض على استعادة الدولة اليمنية المُوحدة وحماية حدودها، اتجهت أبوظبي نحو السيطرة على الموانئ والممرات المائية ودعم الحركات الانفصالية؛ ما أدى إلى صدام ميداني غير مباشر.

صحيح أنَّ التدخل الخارجي جاء استجابةً لطلب شرعي، وهو مبدأ راسخ في القانون الدولي، إلا أنَّ ثمة انحرافًا وظيفيًا له؛ وبالأخص التدخل الإماراتي، حيث تحوّل من دعم الشرعية لاستعادة الدولة إلى دعم قوى انفصالية وميليشياوية ساهمت في تفكيك ما تبقى من مؤسسات، مما خلق حالةً من ازدواجية الشرعية.

مثّل قرار الرئيس رشاد العليمي بإنهاء التدخل الإماراتي في 30 ديسمبر 2025م، مدعومًا بضربات جوية سعودية وتحركات ميدانية، نهايةً لمرحلة ازدواجية القرار العسكري في المناطق المحررة. شكّل التدخل السعودي الحازم في يناير 2026م (عبر القوة الجوية والضغط السياسي) نهايةً لسياسة الصبر الاستراتيجي. أدركت الرياض أنَّ استمرار العبث في الخاصرة الجنوبية لليمن يمثّل تهديدًا وجوديًا للأمن القومي السعودي والخليجي، لا سيما مع تنامي الأدوار الوظيفية المشبوهة لبعض القوى الإقليمية.

أشارت المعطيات (البيانات السعودية الرسمية، قصف الشحنات العسكرية في المكلا، البيانات اليمنية بإنهاء التواجد الإماراتي) إلى قرار استراتيجي بإنهاء الازدواجية في التحالف. وأثبتت الأحداث أنَّ الاعتماد على وكلاء محليين بمرجعيات غير وطنية هو استثمار خاسر، وأنَّ الدولة اليمنية الموحدة والمستقرة هي الضامن الوحيد لأمن الإقليم.

وفي ذات الصدد، برزت سلطنة عمان كلاعب استراتيجي صامت لكنه مُؤثر، حيث تقاطعت مخاوفها الأمنية مع المصالح السعودية في منع سقوط المهرة وحضرموت بيد ميليشيا منفلتة.

استراتيجية استعادة الدولة

شكّلت القرارات الصعبة التي اتخذها الدكتور رشاد العليمي (رئيس مجلس القيادة الرئاسي) بدايةً لمرحلة "سنة أولى قوة"، وتمثلت في إنهاء الكانتونات المسلحة ودمج التشكيلات العسكرية تحت قيادة لجنة عسكرية عليا بإشراف سعودي، تمثل الخطوة الأساسية لاستعادة سيادة القانون.

انتقل الخطاب من تقاسم النفوذ إلى دعم الدولة، حيث طالب العليمي باحترام المركز القانوني لليمن، ورفض التعامل مع الوكلاء. كما دعا إلى مؤتمر حوار جنوبي في الرياض يهدف إلى كسر احتكار التمثيل، وإعادة القضية الجنوبية إلى سياقها الوطني العادل بعيدًا عن منطق السلاح.

نجح مجلس القيادة الرئاسي في استثمار اللحظة التاريخية لتحويل الشرعية الرمزية إلى سلطة فعلية. وشملت القرارات الجمهورية (رقم 1 إلى 18 لسنة 2026م): إسقاط عضوية المتمردين (الزبيدي، والبحسني، وغيرهم) وإحالتهم للمحاكمة بتهم الخيانة العظمى، وتعيين شخصيات توافقية ووطنية (مثل الصبيحي والخنبشي) لملء الفراغ السياسي، وإجراء تغييرات في هرم السلطة المحلية والعسكرية في عدن وحضرموت لضمان ولاء المؤسسات، وقبول استقالة الحكومة السابقة، واختيار الدكتور شائع الزنداني (المُنتمي لمحافظة الضالع) لرئاسة مجلس الوزراء بعد سنوات من الجمود السياسي، في خطوة ذكية لكسر الاحتكار الجهوي وتقديم نموذج مهني بعيدًا عن المُحاصصة.

تؤسس هذه الإجراءات لمرحلة جديدة قوامها العودة إلى مخرجات الحوار الوطني (الدولة الاتحادية)، ومعالجة القضية الجنوبية عبر حوار سياسي شامل (مؤتمر الرياض الجنوبي - الجنوبي)، وليس عبر فرض الأمر الواقع. ويؤكد الخطاب السياسي الجديد أن الحل يكمن في الدولة الضامنة، لا في الكانتونات المسلحة.

استشراف مُستقبلي

يمر اليمن اليوم بمرحلة مخاض عسير، لكنه ضروري لاستعادة عافيته السياسية وبناء دولته من جديد. فقد انهارت مشاريع التقسيم الممولة خارجيًا أمام صلابة الإرادة الشعبية والدعم الإقليمي المستجد، خصوصًا من السعودية. ووفقًا لنظريات الانتقال في الدول الهشّة، يقف اليمن أمام مجموعة من المسارات المحتملة:

- نجاح الحكومة في فرض سيطرتها الكاملة، ودمج القوات، وتحسين الخدمات، بما يؤدي إلى تراجع أي حاضنة شعبية لمشاريع التمرد.
- انخراط القوى الجنوبية المعتدلة في مؤتمر الرياض والخروج برؤية موحدة تعزز الشراكة في السلطة والثروة تحت سقف اليمن الواحد.
- بناء الدولة من القاعدة إلى القمة عبر عقد اجتماعي جديد، وهو المسار الأكثر أمانًا واستدامة.

في المقابل، تبقى احتمالات أخرى قائمة، مثل محاولات محدودة لفلول الانفصاليين لزعزعة الأمن عبر الخلايا النائمة أو الاغتيالات، أو غلبة طرف واحد عسكريًا (وهو سيناريو غير مستدام)، أو اتفاق هش يوقف الحرب دون معالجة جذورها، أو استمرار حالة اللاحرب واللاسلم بما يقود إلى تآكل الدولة تدريجيًا.

اليمن اليوم لا يواجه سؤال "من يحكم؟"، بل سؤالًا وجوديًا أعمق: "كيف تُبنى الدولة"؟ وللإجابة عليه، يتطلب الأمر:

- التزامًا صارمًا بالمرجعيات الوطنية والدولية (مخرجات الحوار الوطني والقرار 2216).
- تفكيك بنية الاقتصاد السياسي للحرب التي تغذي الميليشيات.
- تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع السعودية كعمق أمني وضامن للاستقرار.
- الانتقال من منطق الغنيمة إلى منطق المواطنة المتساوية في إطار يمن اتحادي عادل.
- الإسراع في تقديم نموذج خدمي واقتصادي ناجح في عدن والمناطق المحررة لسحب البساط من تحت أي دعوات للفوضى.
- تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية وجبر الضرر لضحايا الصراعات والاغتيالات.
- الحفاظ على الزخم الإقليمي الداعم لوحدة اليمن واستقراره، وتوحيد القرار العسكري والأمني بشكل نهائي.
- استكمال دمج القوات تحت وزارتي الدفاع والداخلية، وإنهاء التعددية المسلحة.
- رعاية حوار وطني شامل (جنوبي - جنوبي) و(يمني - يمني) يفضي إلى صيغة اتحادية عادلة.
- محاسبة المتورطين في الانتهاكات الجسيمة وقضايا الفساد السيادي لتعزيز ثقة المواطن بالدولة.
- توريد الإيرادات إلى البنك المركزي وصرف رواتب القطاع المدني بانتظام كمدخل للاستقرار الاجتماعي.

كشفت التحولات الأخيرة عن إمكانية إعادة تموضع الدولة اليمنية، شريطة توافر ثلاثة عناصر متلازمة: إرادة سياسية مركزية، وغطاء إقليمي منسجم مع منطق الدولة لا مع منطق الوكلاء، وقبول مجتمعي يرفض الوصاية ويبحث عن الاستقرار. وفي هذا السياق، شكّلت قرارات مجلس القيادة الرئاسي، مدعومة بالحسم السعودي، انتقالًا نوعيًا من إدارة التوازنات الهشّة إلى استعادة مركز القرار السيادي، بما أعاد الاعتبار لمفهوم الشرعية بوصفها إطارًا قانونيًا جامعًا لا مجرد غطاء رمزي.

إنَّ استعادة الدولة في اليمن مسار مفتوح محفوف بالمخاطر والفرص في آن واحد. مسار يتطلب الانتقال من منطق الغلبة إلى منطق العقد الاجتماعي، ومن إدارة الأزمات إلى بناء المؤسسات، ومن شرعية القوة إلى قوة الشرعية. وفي هذا المفصل التاريخي، يبقى مستقبل اليمن رهينًا بقدرة الفاعلين الوطنيين والإقليميين على استثمار نافذة الفرصة الراهنة قبل أنْ تعيد بُنى الفشل إنتاج نفسها بصيغ جديدة. فالتاريخ لا يرحم المترددين، والفرصة المتاحة اليوم يجب أن تُستثمر قبل أن تُغلق بفعل التردد أو المحاصصة.

إعلان مؤسسي

يعلن مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمحافظة مأرب بأنه في يوم (الاثنين (الموافق ٥/١/٢٠٢٦م تم عقد الاجتماع التأسيسي (الأول) لـ مؤسسة البلدة الطيبة التنموية.
والذي تم فيه مناقشة وإقرار مشروع النظام الأساسي لـ مؤسسة البلدة الطيبة التنموية وقد تم تعيين أعضاء مجلس الأمناء بالقرار الإداري رقم (١) لـ مؤسسة البلدة الطيبة التنموية

أولا: أعضاء مجلس الأمناء

م	الاسم	الاختصاص	م	الاسم	الاختصاص
1	عبده حمد حسن شملان	رئيساً	4	يحيى مبارك يحيى أبو بكر	مدير تنفيذي
2	طالب عبد الله حسين حميضه	الامين العام	5	حسن حمد حسن شملان	عضواً
3	حسين علي محمد حميضه	المسؤول المالي			

ثانيا: لجنة الرقابة والتفتيش

م	الاسم	الاختصاص	م	الاسم	الاختصاص
1	محمد صالح حسين عرار حميضه	رئيس اللجنة	3	عبد الملك صالح سعيد رقيبان	عضوا
2	عبد الله يحيى محمد هاجر	مقررا			

إعلان مؤسسي

يعلن مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمحافظة مأرب بأنه في يوم الخميس الموافق ١٥/١/٢٠٢٦م تم عقد الاجتماع التأسيسي (الأول) لـ منتدى التمكين السياسي للمرأة اليمنية.
والذي تم فيه مناقشة وإقرار مشروع النظام الأساسي لـ منتدى التمكين السياسي للمرأة اليمنية.

أولا: أعضاء مجلس الأمناء:

وقد تم تعيين أعضاء مجلس الأمناء بالقرار الإداري رقم (١) لـ منتدى التمكين السياسي للمرأة اليمنية

م	الاسم	الاختصاص	م	الاسم	الاختصاص
1	الخنساء محمد أحمد الحكمي	رئيسا	6	أبرار محمد عبد الله محمد سبعان	م/ تدريب وتأهيل
2	بشائر عبدالله سيف عبدالله عبود	الامين العام	7	أرزاق محسن أحمد قعلان	م/ اعلامي
3	انتصار خالد حزام القدمي	المسؤول المالي	8	انتصار هادي صالح هادي حزام	م/ التخطيط
4	بثينة عبد الله عبدالله فاضل	م/ علاقات	9	تسنيم صالح عبد الله الربيه	م/ المشاريع
5	إصلاح عثمان راشد سعيد العومري	م/ البحوث والدراسات			

ثانيا: لجنة الرقابة والتفتيش

م	الاسم	الاختصاص	م	الاسم	الاختصاص
1	سعادة حسن صالح علي العبيدي	رئيس لجنة الرقابة	3	نورس خالد على المالكي	عضوا
2	آلاء وليد ناصر ملهي الادريسي	مقررا			

نائب المفتش العام يدشّن المرحلة الأولى من العام التدريبي القتالي 2026م ويتفقد الكلية الحربية بعدن

دشّن نائب المفتش العام للقوات المسلحة اللواء الركن مسفر الحارثي، ومعه العميد الركن علي محمد الكود مدير دائرة التموين العسكري مدير القاعدة الإدارية، أمس الأربعاء، المرحلة الأولى من العام التدريبي القتالي للعام 2026م، في القاعدة الإدارية بالمنطقة العسكرية الرابعة.

وخلال التدشين، ألقى اللواء الحارثي كلمة نقل في مستهلها تحايا وتهاني القيادة العسكرية، مؤكداً أهمية الالتزام بالخطط والبرامج التدريبية المعتمدة، ورفع مستوى الجاهزية والانضباط، بما يسهم في تطوير قدرات منتسبي القاعدة، وتعزيز كفاءتهم المهنية والقتالية، مشدداً على ضرورة الاستفادة القصوى من برامج التدريب لتحقيق الأهداف المنشودة.

ونفذت وحدات رمزية من منتسبي القاعدة الإدارية عرضاً عسكرياً عكس مستوى الانضباط والجاهزية، والمهارات التي اكتسبها الأفراد من خلال البرامج التدريبية، وما يتمتعون به من روح معنوية عالية.

بعد ذلك اطلع اللواء الحارثي على عدد من أقسام القاعدة، من بينها قسم إعادة التدوير الخاص بالبدلات العسكرية (المحلج)، واستمع من العميد الركن علي الكود إلى شرح مفصل حول آلية العمل والجهود المبذولة في إعادة تأهيل المستلزمات العسكرية، بما يسهم في ترشيد الموارد، وتحسين الأداء الإداري واللوجستي.

كما اطلع نائب المفتش على سير عمل الدورات التدريبية العسكرية المقامة لعدد من ضباط الشؤون الإدارية، ودورات قادة سرايا وقادة فصائل، والتي تستهدف 70 ضابطاً وجندياً، واستمع من القائمين على الدورات إلى شرح مفصل حول برامج ومواد التدريب، التي تشمل التكتيك العام والخاص، ومهام الوحدات القتالية، وسبل تعزيز قدرات القيادة والسيطرة.

كما زار نائب المفتش العام للقوات المسلحة اللواء الركن مسفر الحارثي، الأحد، الكلية الحربية، اطلع على مستوى التدريب والتدريس، والانضباط في مختلف أجنحة الكلية، وانعكاسه على إعداد وتأهيل الطلبة عسكريا وعلميا وفق أعلى المعايير العسكرية الصارمة.

وأشاد نائب المفتش العام بما لمسه من مستوى متقدم في الجاهزية والانضباط، مثمنا الجهود المبذولة من قبل قيادة الكلية لبناء كوادر عسكرية مؤهلة وقادرة على تنفيذ مهامها بكفاءة واقتدار.

كما استمع اللواء الحارثي إلى جملة من متطلبات واحتياجات الكلية لتعزيز مستوى الكفاءة، وبما يساعد على تطوير الأداء ومستوى التأهيل.

إعلانات قضائية

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم اليها الأخ/ مرزوق أحمد علي لشور بدعوى حصول طلب تعديل اسمه الى مرزوق أحمد علي لشور النسي ويطلب اثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم اليها الأخ/ عبدالقادر احمد حسين الطاهري بدعوى حصول طلب تعديل اسمه الثالث من حسين إلى شارد بحيث يكون اسمه عبدالقادر احمد شارد الطاهري ويطلب اثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم اليها الأخ/ أشرف محمد محمد المزاح بدعوى طلب تعديل لقبه من المزاح الى الراعي بحيث يكون أشرف محمد محمد الراعي ويطلب اثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية عن بيع منقولات محل المنفذ ضده/ مالك حسين مبخوت الفقيه لصالح طالب التنفيذ/ محمد شيخ عبدالله سنيد وذلك المحل الكائن في شارع الجامعة والمكون من ثلاث فتحات والمسمى دونر للوجبات السريعة وذلك يوم الاحد الموافق 25/1/2026م وذلك بشأن القضية التنفيذية رقم 31/ لسنة 1447هـ فيما بين طالب التنفيذ المذكور اعلاه والمنفذ ضده/ مالك حسين مبخوت الفقيه فعلى من وجد في نفسه الرغبة للشراء التقدم إلى محكمة مأرب الابتدائية لمعرفة شروط مزايا البيع.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم اليها الأخ/ صالح حمد صالح طاهر بدعوى طلب تعديل اسمه إلى صالح أحمد صالح قذيذان ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم اليها الأخ/ بكيل احمد محمد أبو صريمة بدعوى طلب تعديل اسمه الى بكيل احمد محمد ضيف الله الأجرب ويطلب اثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدمت اليها الأخت/ أحلام صالح علي صالح الفائز بدعوى طلب تعديل اسمها الى أحلام صالح علي صالح القملي وتطلب اثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم اليها الأخ/ مرزوق أحمد علي لشور بدعوى حصول طلب تعديل اسمه الى مرزوق أحمد علي لشور النسي ويطلب اثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم اليها الأخ/ وليد عبدالواحد نعمان مهيوب بدعوى طلب تعديل اسمه الى وليد عبدالواحد نعمان مهيوب الشهاري ويطلب اثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأن على المتهم / حميد زرعة الحضور إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخه ما لم سيتم محاكمته غيابيا وفقا للمواد (٢٨٥) وما بعدها من قانون الإجراءات الجزائية.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأن على المتهم / عبدالله حسن هلال معروف الحضور إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخه ما لم سيتم محاكمته غيابيا وفقا للمواد (٢٨٥) وما بعدها من قانون الإجراءات الجزائية.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأن على المتهم / سهيم عبده علي المخلافي الحضور إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخه ما لم سيتم محاكمته غيابيا وفقا للمواد (٢٨٥) وما بعدها من قانون الإجراءات الجزائية.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأن على المتهم / صلاح درهم علي البروشي الحضور إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخه ما لم سيتم محاكمته غيابيا وفقا للمواد (٢٨٥) وما بعدها من قانون الإجراءات الجزائية.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأن على المتهم / خالد محمد مهدي عبده الحضور إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخه ما لم سيتم محاكمته غيابيا وفقا للمواد (٢٨٥) وما بعدها من قانون الإجراءات الجزائية.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأن على المتهمين / 1- عبدالرحمن عبده حمود سلام 2- شهاب عبدالله محمد سعيد الحضور إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخه ما لم سيتم محاكمتهما غيابيا وفقا للمواد (٢٨٥) وما بعدها من قانون الإجراءات الجزائية.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم اليها الأخ/ ميثاق أحمد سيف كامل بدعوى طلب تعديل اسمه إلى ميثاق أحمد سيف كامل الحميدي ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

■ تعلن نيابة التربة الابتدائية المدعو: مصطفى علي عبدالله علي بأن عليه حضور جلسات المحكمة خلال شهر من تاريخ هذا الإعلان، وفي حالة عدم الحضور خلال المدة المذكورة فسيتم محاكمته غيابيا كفار من وجه العدالة طبقا للمادة (285) من قانون الإجراءات الجزائية وما بعدها.

■ تعلن محكمة استئناف م/ مأرب والجوف الابتدائية بأن على المستأنف ضده/ عصماء محمود علي الوريش للحضور الى جلسة محكمة استئناف مأرب والجوف يوم الاثنين 3/11/ 1447هـ الموفق 20/4/2026م للرد على الدعوى الخاصة بالمستأنف/ عبده عبدالله محمد يحيى المعمري.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأن على المدعى عليه / موسى عبدالله سيف اليوسفي حضور جلسة المحكمة يوم 8/2/2026م للرد على الدعوى المرفوعة من المدعي/ عثمان محمد صالح الصباحي في القضية المدنية رقم (513) لسنة 1446هـ.

■ يعلن / نصر يحيى علي ناصر الضيعاني عن فقدان بطاقته الشخصية الصادرة من م/مارب برقم(439767843309) وكذا بطاقته العسكرية الصادرة من وزارة الدفاع – دائرة شؤون الضباط برتبة عقيد ورقم (87902) فعلى من وجدها ايصالها الى اقرب مركز شرطة.

■ يعلن/ يونس حميد ناصر سليمان عن فقدان بطاقته العسكرية الصادرة من وزارة الدفاع – دائرة شؤون الضباط فعلى من وجدها ايصالها الى اقرب مركز شرطة.

■ يعلن ملازم 1/ عبدالرقيب علي علي محمد شعواء عن فقدان بطاقته العسكرية الصادرة من وزارة الدفاع – دائرة شؤون الضباط فعلى من وجدها ايصالها الى اقرب مركز شرطة.

■ يعلن عبدالحميد ناجي عبدالحميد الورد عن فقدان مؤهله الجامعي تخصص – فيزياء رياضيات فعلى من وجده إيصاله الى جامعة إقليم سبأ او الى اقرب مركز شرطة.

26SEPTEMBER
Weekly Newspaper
26 سبتمبر
WEEKLY POLITICAL REVIEW اسبوعية..سياسية.. عامة
تصدر عن دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية
العدد (2230) الخميس 10 شعبان 1447هـ - الموافق 29 يناير 2026م
26news paper@26sepnews.net

مدير الدائرة - رئيس التحرير
العميد الركن/ أحمد الأشول
مدير التحرير
عميد/ عبدالحكيم الشريحي

لمتابعة موقعنا الإخباري على شبكة الإنترنت إتبع الرابط
/http://www.26sepnews.net
النسخة الإنجليزية للموقع:
/http:// www. en.26sepnews.net
تابعونا على شبكات التواصل
كما يمكنكم تحميل تطبيق «سبتمبر نت» على الجوال من متجر جوجل بلاي
26 سبتمبر موقع

عضو مجلس القيادة الدكتور عبدالله العليمي يلتقي رئيس هيئة الأركان العامة وعدداً من رؤساء الهيئات العسكرية

التقى عضو مجلس القيادة الرئاسي الدكتور عبدالله العليمي، رئيس هيئة الأركان العامة قائد العمليات المشتركة الفريق الركن صغير بن عزيز، وعددًا من رؤساء الهيئات العسكرية والقيادات في وزارة الدفاع، لمناقشة آخر المستجدات العسكرية ومستوى الجاهزية القتالية والترتيبات الميدانية في مختلف الجبهات.

وخلال اللقاء، استمع الدكتور العليمي إلى إحاطة حول المشهد الميداني العام، ومستويات الجاهزية، وجهود التدريب والتأهيل، إضافة إلى تعزيز التنسيق العملياتي بين الوحدات والتشكيلات العسكرية.

وخلال اللقاء، أعرب الدكتور عبدالله العليمي عن تقديره العالي لتضحيات أبطال القوات المسلحة المرابطين في مختلف الجبهات، مشيدًا بما يسطرونه من مواقف بطولية في الدفاع عن الوطن والجمهورية، مؤكدًا أن هذه التضحيات تمثل الركيزة الأساسية لصمود الدولة والحفاظ على مكتسبات الشعب اليمني.

وأكد عضو مجلس القيادة الرئاسي أن المرحلة الراهنة تتطلب أعلى درجات الجاهزية والانضباط، وتوحيد القرار العسكري، ورفع مستوى التنسيق والتكامل بين مختلف القوات، مشددًا على أن المعركة مع مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة إيرانيًا والتنظيمات الإرهابية هي معركة مصير لا تحتمل التراخي أو الانقسام.

وأشاد الدكتور العليمي بالدور الأخوي الكبير الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية في دعم اليمن وقيادته، ومساندة القوات المسلحة، وتعزيز قدراتها، وبناء مؤسسة عسكرية وطنية مهنية.

وفي هذا السياق، أشار إلى أهمية دور اللجنة العسكرية العليا في دعم جهود تنظيم وتنسيق العمل العسكري، بما يسهم في رفع الجاهزية وتعزيز فاعلية القوات.

وشدد عضو مجلس القيادة الرئاسي على التزام مجلس القيادة والحكومة بتذليل الصعوبات أمام القوات المسلحة، وتوفير متطلبات الدفاع عن الجمهورية، وتمكينها من أداء دورها الوطني في بسط سلطة الدولة على كامل التراب الوطني.

من جانبه، أكد رئيس هيئة الأركان العامة أن القوات المسلحة تواصل رفع جاهزيتها وتعزيز قدراتها الدفاعية والهجومية، والعمل بروح وطنية واحدة، استعدادًا لأي تطورات ميدانية، وبما يحقق تطلعات الشعب اليمني في استعادة دولته وإنهاء الانقلاب.

الأسبوع حديث

توفيق الحاج

الالتفاف الشعبي ضرورة وطنية

يدرك المجتمع الدولي والمحلي أن المشهد السياسي اليمني شديد التعقيد، تتقاطع فيه الأزمات الاقتصادية والمعيشية مع تداعيات حرب طويلة أنهكت الدولة والمجتمع، وفي ظل هذا المشهد يبرز عامل الوعي الشعبي بوصفه ركيزة أساسية في معركة استعادة الدولة وإنقاذ الوطن، خصوصا وأن الكثير من المراقبين والمتابعين للشأن اليمني يجمعون على أن فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، استطاع تشخيص الواقع المأزوم بقدر عالٍ من المسؤولية، محاولًا سبر أغوار الأزمة، وتفكيك تعقيداتها، والسعي إلى معالجات واقعية تضع اليمن على طريق الخروج من هذا النفق المظلم.

لقد أفرزت سنوات الحرب والفوضى اختلالات عميقة، وفتحت المجال أمام بعض القوى والأشخاص لاستغلال مواقعهم وتحويل مؤسسات الدولة إلى مستنقعات للفساد ومراعٍ للفيد، على حساب معاناة الشعب وآماله، ومع نفاد صبر المواطنين وطول انتظارهم لانفراج الأزمة وزوال هذا الكابوس الثقيل، تعالت أصوات الألم والوجع؛ فمنهم من صرخ علنًا، ومنهم من بكى بصمت، ومنهم من ناشد بأدب، أو تذمّر بغضب، أو تحمّل وصبر رغم قسوة الواقع.

عشر سنوات من المعاناة كانت كفيلة بأن تطال الجميع دون استثناء، وأن تترك جراحًا غائرة في جسد الوطن.

اليوم، وبعد عقد من الألم والفقد، يلمس كثيرون في قيادة الرئيس رشاد العليمي إرادة سياسية جادة، وعزيمة واضحة، وبصيرة في التعاطي مع التحديات، وأفعالًا عملية طالما تمنى اليمنيون أن يروها في مراحل سابقة، وهي صفات وخطوات تعيد شيئًا من الأمل بإمكانية تصحيح المسار، وبناء مؤسسات الدولة على أسس وطنية عادلة، بعيدًا عن العبث والمحاصصة الضيقة.

من هنا، يصبح الالتفاف الشعبي حول القيادة مسؤولية أخلاقية قبل أن يكون خيارًا سياسيًا، وضرورة وطنية لا غنى عنها في هذه المرحلة المفصلية.

فالإجماع على دعم خطوات القيادة، ومساندة قراراتها، وتغليب المصلحة العامة، يمثل حجر الزاوية في معركة استعادة الدولة وإنقاذ الشعب من دوامة الانهيار.

إن وحدة الصف، وتعزيز الثقة بين القيادة والشعب، هما الطريق الأقصر لعبور هذه المرحلة الصعبة، ووضع اليمن على سكة التعافي والاستقرار المنشود.

«اليمنية» تعلن تدشين رحلاتها من مطاري المخا وسقطرى إلى جدة

أعلنت شركة الخطوط الجوية اليمنية، بدء تدشين رحلاتها الجوية من مطاري المخا وسقطرى الدوليين إلى مطار جدة الدولي في المملكة العربية السعودية، مطلع فبراير القادم، ضمن خططها التطويرية والتوسعية للتخفيف من معاناة المسافرين.

وقال نائب مدير عام الخطوط الجوية اليمنية للشؤون التجارية، محسن حيدرة: ان تدشين تشغيل الرحلات الدولية من مطار المخا إلى مطار جدة سيبدأ يوم الأحد القادم الموافق الأول من فبراير المقبل، وستكون الرحلات بواقع رحلتين أسبوعياً يومي (الأحد والأربعاء)».

وأضاف حيدرة: «سيتم تدشين الرحلات ما بين مطاري سقطرى وجدة، ابتداءً من يوم الثلاثاء القادم الموافق الـ ٣ من فبراير المقبل، وستكون الرحلات بواقع رحلتين أسبوعياً يومي (الاثنين والثلاثاء)».

وضع حجر الأساس لإنشاء مدينة سكنية للنازحين بمأرب

وضع وكيل محافظة مأرب لشؤون الدفاع والأمن، اللواء ناصر رقيب، حجر الأساس لمشروع قرية تنمية السكنية لإيواء النازحين في منطقة الميل شمال مدينة مأرب، والتي تضم 50 وحدة سكنية، إلى جانب مشاريع خدمية تشمل المياه، ومدرسة، ووحدة صحية، ومسجداً، وتنفذها مؤسسة التواصل للتنمية الإنسانية بتمويل من جمعية تنمية الخيرية الكويتية ضمن حملة «الكويت إلى جانبكم».

واطلع الوكيل رقيب، خلال الفعالية، على المخطط العام للمشروع المقام على مساحة 15 ألف متر مربع، والذي من المقرر تنفيذه خلال عام، حيث ستخدم الوحدات السكنية 50 أسرة نازحة، وتضم كل وحدة غرفتين ومطبخاً ودورة مياه وفناء.

ويشمل المشروع مدرسة مكونة من ستة فصول دراسية بطاقة استيعابية تصل إلى 270 طالباً وطالبة، ووحدة صحية متكاملة، إضافة إلى مسجد يتسع لـ180 مصلياً، ومشروع مياه متكامل يتضمن بئراً ارتوازياً وخزاناً برجيّاً وشبكة ضخ وتوزيع.

وأشاد وكيل المحافظة بالمشروع باعتباره تدخلاً تنموياً وإنسانياً مهماً يسهم في تخفيف معاناة النازحين، مثمناً الدعم الإنساني لدولة الكويت حكومةً وشعباً، والشراكة الفاعلة مع مؤسسة التواصل في تنفيذ مشاريع مستدامة تلبي احتياجات النازحين والمجتمع المضيف.

سقطرى.. لقاء يناقش تنظيم الواردات الزراعية والحيوانية وقوانين الحجر

ناقش لقاء موسع عُقد بمحافظة أرخبيل سقطرى، آلية توريد المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية إلى المحافظة.

وأكد اللقاء الذي ضم وكيل محافظة سقطرى، رائد الجريبي، وموردي المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية ومشتقاتها، أهمية وضع آلية واضحة تضمن سلاسة توريد وتصدير المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني من وإلى سقطرى، وتحديد المعايير والإجراءات اللازمة لعمليات التوريد والتصدير، بما يتناسب مع الخصوصية الجغرافية والبيئية للأرخبيل، باعتباره محمية طبيعية عالمية وسلاسة التوريد بما يضمن وصول المنتجات بجودة عالية .

وشدد اللقاء، على ضرورة ضبط وتحسين آليات توريد وتصدير المنتجات الزراعية من وإلى سقطرى، بما يضمن وصولها إلى المستهلك بحالة صحية سليمة.

وأكد الوكيل الجريبي، أهمية تضافر جهود جميع الجهات سواء من السلطة المحلية بمختلف مكاتبها، والوزارة، أو القطاع الخاص، لضبط وتنظيم عملية توريد المنتجات إلى المحافظة.

مناقشة المشاريع الممولة من البنك الدولي في مجال الصحة والبيئة

انطلقت في العاصمة الأردنية عمّان اجتماعات رفيعة المستوى لمناقشة الإعداد لمشروع الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي في اليمن (P514502)، بتمويل من البنك الدولي بقيمة 100 مليون دولار، وبمشاركة وزيري الصحة العامة والسكان الدكتور قاسم بحيبح، والمياه والبيئة المهندس توفيق الشرجبي، إلى جانب عدد من الشركاء الدوليين.

وتبحث الاجتماعات، التي تستمر حتى 5 فبراير، بمشاركة منظمة الصحة العالمية واليونيسف ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)، ملامح الاستراتيجية الوطنية الجديدة للقطاع الصحي، وأولويات التدخل، وآليات تصميم مشروع متكامل يعزز التكامل بين قطاعات الصحة والتغذية والمياه والإصحاح البيئي، بما يسهم في تحسين المؤشرات الصحية والحد من المخاطر الوبائية وتعزيز صمود النظام الصحي.

كما تناقش المكونات الفنية لمشروع الدعم الاستراتيجي للفترة (2026–2030)، والذي يركز على تقديم حزمة متكاملة من الخدمات الصحية والتغذوية، ودعم المرافق الصحية ومراكز التغذية العلاجية، وتعزيز نظام الإحالة، إلى جانب إعادة تأهيل البنية التحتية وتزويد المرافق بأنظمة الطاقة الشمسية والمعدات الطبية الحديثة.

وأكد وزير الصحة أن رؤية الوزارة ترتكز على تعزيز البرامج الوطنية السيادية، وفي مقدمتها التحصين والترصد الوبائي ونظم المعلومات الصحية والطوارئ، بما يضمن استدامة الخدمات الصحية في جميع المحافظات، مجدداً الالتزام بالشراكة مع البنك الدولي وكافة الشركاء.

من جانبه شدد وزير المياه والبيئة على أهمية تعزيز التكامل مع قطاع الصحة لتوفير مياه آمنة وخدمات صرف صحي مستدامة، مشيراً إلى دور البنك الدولي في دعم قطاع المياه وأهمية الإدارة الآمنة للنفايات الطبية.